



ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE

مجلة المحاسب العربي

ISSN 2414-7893



المحاسب العربي
Arab accountant for training

مجلة

المحاسب العربي

مجلة شهرية إلكترونية مجانية تهدف إلى تطوير مهارات المحاسب العربي

دراسة تحليلية لمعايير المراجعة ذات الصلة بتكنولوجيا
المعلومات

وموقف بيئة المراجعة المصرية منها

د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى
معهد العبور العالى للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات





وائل مراد مؤسس ورئيس تحرير المجلة

بلغت الأرقام وخلال السنوات الماضية قدمت مجلة المحاسب العربي ، العدد من الموضوعات المفيدة للمحاسبين حيث كانت الحصيلة أكثر من 2,504,420 طلب زيارة على الموقع شهريا ، أكثر من 2,770 مقال علمي ، 40 عدد شهري ، وأزيد من 120 ألف تحميل للأعداد السابقة من مجلتنا مجلة المحاسب العربي ، المجلة العلمية التي نطمح أن تكون الأولى بالوطن العربي ، كما أن المجلة قدمت عدد كثير من الخدمات منها

نسعى دائما لتقديم خدمات تُساعد المحاسبين بالوطن العربي في الحصول على المعلومات المحاسبية أولاً بأول ، من خدماتنا

• **خدمة واتساب المحاسب العربي** خدمة تعليمية ثقافية مجانية تعني نشر وتعزيز معلوماتك المحاسبية تحتوي على أكثر من 5000 عضو

• **خدمة " إتعلم "** مع مجلة المحاسب العربي- وهي خدمة مقدمة لطلبة الجامعات والمعاهد (قسم الجامعات والمعاهد " خدمات إستذكار الدروس والواجبات لطلبة الجامعات والمعاهد)

• **خدمة " إسأل "** مجلة المحاسب العربي والتي من خلالها يتم الرد والاجابة على أستفسارات القراء وزوار المجلة الكرام

• **خدمة " كل يوم معلومة "** هذه خدمة من خلالها سيتم نشر معلومات يومية او شبة يومية معلومات محاسبية إقتصادية مالية تنمية بشرية ... الخ

• **خدمة وظفني شكراً** خدمة التوظيف المجانية عن طريق المدونة التوظيفية بالمجلة

كل هذه الخدمات وأكثر من ذلك سيمكننا من الوصول إلى المحاسب العربي أينما كان من خلال طرحنا الجيد وكذلك من خلال القنوات الخاصة بالمجلة سنكون مؤهلين لتقديم يد العون لهم ، ويُمكن الآن للمحاسبين والمهتمين بعلم المحاسبة الاستفادة من مجموعة الدروس المجانية والمحاضرات

{ حيث تهدف هذه الخدمات إلى الوصول بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات }

وتعتمد خدمات مجلة المحاسب العربي على جهود فريق من المتطوعين الذين يهبون من وقتهم وجهدهم ومالهم الشيء الكثير للحرص على نشر العلم والمعرفة وتنوير المحاسب العربي .

مازال القادم أعظم، ومازال الفريق يكبر ويكبر معه الأمل ويقترّب معه الحلم، ولذلك، ومن أجل الاستمرار في أداء رسالتها وبلوغ هدفها بالتأسيس لنهضة علمية عربية شاملة، يرجى التكرم بمتابعتنا من خلال قنواتنا التعليمية المجانية .

المحتويات

4	قائمة الدخل	•
6	٤ اسباب لفشل الشركات وخروجها من السوق	•
9	التوقعات ومفهوم الخطر	•
10	تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	•
11	المسئولية المدنية للمراجع الخارجي	•
12	آلية إصدار النقود والاقتصاد الاسلامي	•
16	دراسة تحليلية لمعايير المرجعة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات وموقف بيئة المراجعة المصرية منها	•

قائمة الدخل

إعداد
أسرة تحرير المجلة

- قائمة الدخل : هي من القوائم الأساسية التي تظهر نهاية كل فترة مالية ومن خلال الشكل أعلاه يتبين لنا موقعها داخل الدورة المحاسبية ..
- تهدف قائمة الدخل إلى :
مقابلة إيرادات المنشأة بالمصروفات !
كما إن قائمة الدخل عبارة عن تقرير يقيس مدى نجاح أعمال المنشأة خلال فتره زمنيه معينه.
ومن خلال هذين المفهومين يتضح لنا أن قائمة الدخل هي عبارة عن قياس و تقويم .
وتكمن أهمية قائمة الدخل بأنها :
1- يستفيد منها المستثمرون والمقرضون وذلك في تقييم الأداء الماضي للمنشأة .
2- تساعد المستخدمين بتحديد الخطر في عدم تحقيق تدفقات نقدية .
3- الفصل بين الأداء التشغيلي والجوانب الأخرى للأداء .
4- قائمة الدخل تعطي صوره تفصيلية عن طبيعة الدخل واستمراره أما الرقم النهائي للدخل لا يعطينا أي صورة .
قياس الدخل :
هناك مدخلان لقياس الدخل
1- مدخل المحافظة على رأس المال:
وهو مدخل الاقتصاديين
تعريفه : هو التغير في الثروة الحقيقية للمشروع من بداية الفترة إلى نهايتها .
أو: الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على ملاك المنشأة في نهاية الفترة .
ويتم حسابها بالطريقة التالية :
(مجموع الأصول - مجموع الالتزامات) نهاية الفترة - (مجموع الأصول - الالتزامات)بداية الفترة .
ونقيس ذلك بعد التعديل لمقدار الاستثمار الإضافي أو المسحوبات أو التوزيعات على الملاك.
تعتمد على : التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية أو القيمة الاستبدالية .
مميزاته: سهولة قياس الدخل
سلبياته : هذه الطريقة تفتقر إلى تقديم بيانات تفصيلية .
- لا تزود قارئ القوائم المالية بالبيانات التفصيلية للإيراد والمصروف .
- 2- مدخل تحليل العمليات :
وهو مدخل المحاسبين
تعريفه : هو الفرق بين الإيراد والمصروف الناتج عن المعاملات الكاملة والأحداث الأخرى. (المكاسب والخسائر العرضية) حيث أن مهنة المحاسبة صاغت مدخل العمليات لتعريف وقياس الدخل .
فمن خلال سرد المصروفات وإيجاد مجملها ومن ثم طرحها من مجمل الإيرادات
يعتمد على : أساس الاستحقاق في مقابلة الإيراد في المصروف فضلا عن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية .
ييوب الدخل بطرق مختلفة سواء على أساس خط المنتج أم العميل أم الوظيفة .
مميزاته : يقدم تفاصيل خاصة بالتقرير الدوري أخذًا في الاعتبار الانشطة التي تحدث خلال فتره معينه .
عناصر قائمة الدخل :
1- الإيرادات : هي تدفقات نقدية داخلية .أو زيادة في الأصول الأخرى .
أو النقص في الالتزامات أو الاثنين معا .
2- المصروفات : هي تدفقات نقدية خارجة.أو النقص في الأصول الأخرى أو الزيادة في الالتزامات أو الاثنين معا.
3- المكاسب: هي الزيادة في حقوق الملكية الناتج عن أنشطة عرضية للمنشأة .
4- الخسائر :هي النقص في حقوق الملكية الناتج عن الأنشطة العرضية للمنشأة .
الأشكال البديلة لإعداد قائمة الدخل :
تعارف المحاسبون على شكلين لإعداد قائمة الدخل، وهما قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة، وقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة.

أولاً: قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:

وفيها يتم تبويب عناصر الدخل إلى قسمين أساسيين، يُخصص القسم الأول للإيرادات أيضاً كان مصدرها سواءً من النشاط الرئيسي للمنشأة أو من المصادر الثانوية الأخرى. في حين يُخصص القسم الثاني للمصروفات أيضاً كان نوع هذه المصروفات سواءً تلك المصروفات الخاصة بتكلفة البضاعة المباعة، أو المصروفات البيعية والإدارية أو المصروفات الأخرى. وتُسمى هذه القائمة أيضاً باسم قائمة الدخل المختصرة نظراً لوجود خطوة واحدة تتضمن مقابلة إجمالي الإيرادات بإجمالي المصروفات وصولاً إلى صافي دخل الفترة.

ثانياً: قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة:

يرى بعض المحاسبين ضرورة توضيح العلاقة بين البيانات المحاسبية المتعلقة بعناصر الإيرادات والمصروفات، خدمة لمستخدمي القوائم المالية، ومن ثم يجب التقرير عنها في قائمة الدخل، مثل إجمالي الربح وصافي الربح من النشاط المستمر.

ويستند إعداد قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة إلى كل من الاعتبارين الآتيين:

- (١) التفرقة بين الإيراد الناتج عن النشاط الرئيسي للمنشأة وبين الإيراد الناتج عن أنشطة أخرى عرضية أو ثانوية الأمر الذي يُمكن قارئ القوائم المالية من إعطاء أهمية خاصة لدراسة ربحية النشاط المستمر.
- (٢) التفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي للمنشأة، وبين المصروفات الأخرى العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسة مالية معينة للمنشأة، فضلاً عن تبويب هذه المصروفات تبويماً وظيفياً حسب الوظائف النوعية للمنشأة.

إن تطبيق المقابلة بين الإيرادات والمصروفات سوف يسمح لقائمة الدخل أن تُظهر بعض المؤشرات ذات الدلالة الهامة ومنها:

- (أ) إجمالي الدخل (هامش الربح الإجمالي) ويمثل الفرق بين صافي المبيعات وبين تكلفة البضاعة المباعة.
- (ب) صافي الدخل من العمليات وهو عبارة عن الفرق بين إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات التشغيلية.
- (ج) صافي الدخل من النشاط المستمر وهو عبارة عن صافي الدخل من العمليات بعد تعديله بينود الإيرادات الأخرى والمصروفات الأخرى.
- (د) صافي الدخل السنوي وهو عبارة عن صافي الدخل من النشاط المستمر بعد تعديله بالبنود الأخرى.



4 اسباب لفشل الشركات وخروجها من سوق العمل

قلم / وائل مراد

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب العربي

المرحلة الثانية: الأخطاء النوعية

تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهريّة أو كما يصفها Argenti بالأخطار الكارثية، وهذه الأخطار تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.

المرحلة الثالثة: مظاهر الانهيار

و كنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار Collapse، و تكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح و متزايد، و تشير الدلائل و المؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى انه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلاً بين المؤسسة و بين حالة العسر المالي.

المرحلة الرابعة: المأزق - الانهيار الفعلي

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة و هي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي و التي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي.

ووجود ادارة قادرة على اكتشاف المشكلة وبحث اسبابها واستعراض طرق معالجتها وتجاوزها وتحديد المسؤوليات وتوزيع المهام بين الادارات ومتابعة تنفيذ القرارات بطريقة ديناميكية ومن ثم متابعة التقارير

يقوم الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، و لعل من أشهرها ذلك العمل الذي قدمه الباحث جون ارجنتي حيث استخدم مصطلح الفشل في عمله و عرفه على انه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث و هو العسر المالي Insolvency و بالتالي فهو قد أكد على إن الفشل في المؤسسة هو عملية تستغرق عدة سنوات تتراوح بين 5 و 10 سنوات، تمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها و هو العسر المالي أي عدم القدرة على سداد الالتزامات، و خلال تلك الفترة ستمر المؤسسة بأربعة مراحل واضحة المعالم و رئيسية و التي هي كما يلي:-

المرحلة الأولى: النزوع للتسلط الإداري

تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوباً محددة و لكنها ما زالت عيوباً كأمناً و لم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة، و بالتالي فإن قوائمها المالية و مؤشراتنا المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب. و هذه العيوب تتركز في إدارة المؤسسة و خاصة في المستويات العليا منها، و من أهمها أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمش و تلغي دور بقية المدراء التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين منصب المدير العام و رئيس مجلس الإدارة و في ذلك أيضاً تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ و الرقابة على التنفيذ، و من العيوب التي يوردها Argenti كذلك أن تعاني المؤسسة من ضعف على مستوى الإدارة المالية، أو أن تكون غير قادرة على التكيف مع المستجدات من الظروف التي تحيط بها.



علوم مالية - لغات وترجمة - حاسب آلي
تنمية بشرية - تدريب مهني

التعليم بآبك للمستقبل معاً نحقق الفرق

مركز
المحاسب العربي
Arab accountant for training

ما الجديد ...

محاسبة التكاليف



ما لا تعرفه
عن المحاسبة
المالية

مجلة شهرية

تعني بنشر وتعزيز

ثقافتك المحاسبية

التوقعات ومفهوم الخطر

إعداد
أسرة تحرير المجلة

عندما يتم اتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد فإنه عند تنفيذ القرار فإن نتائج القرار ستكون مطابقة لما كان متوقع ، وهنا وفي ظل ظروف التأكد تتساوى التوقعات مع ما يحدث فعلاً أي أنه لا يوجد خطر .

وعلي ذلك تكون فعندما تكون النتائج الخاصة بقرار الاستثمار مطابقة لتوقعات المستثمر فإن المستثمر هنا لا يعاني من اي درجة من درجات الخطر عندما يتم اتخاذ قرارة في ظل ظروف التأكد .

ومع بعض التبسيط فإن المستثمر عندما يقوم بشراء ورقة مالية لا يوجد إختلاف على عائدها المتوقع من وجهة نظر المستثمر والعائد المحقق فعلاً ، فإننا نصف هذا الاستثمار بأنه الاستثمار الحالي من المخاطرة ، اي ان المستثمر

- يستثمر امواله في ظل أصل خال من المخاطرة.

- ويحصل على معدل عائد خال من المخاطرة .

Riskless rate of return

ولكن هل توجد استثمارات في الاوراق المالية تحقق ذلك ؟

الاجابة على ذلك ومع التبسيط هي نعم فعندما يقوم المستثمر بالاستثمار في اذون الخزانة قصيرة الاجل فإنه متأكد من العائد الذي سيحصل عليه بناء على

سعر شراء الورقة المالية - أذون الخزانة الذي قام بدفعة .

تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر



د / نبيل عبدالرؤف إبراهيم

من ارشيف المجلة

والمتناهية في الصغر ويرون أنها تتركز بصورة مستمرة في ان المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الحصول على التمويل والدعم والحوافز، وانه إذا ما توفر هذا العنصر، فإن المعوقات يكمن حلها . اما العديد من مؤسسات التمويل العالمية التي إنشئت لهذا الغرض في العديد من الدول النامية، فترى أن التمويل الذي تم توفيره لهذه المشروعات لم يحقق نتائج ايجابية، بل ان اغلبية هذه الصناعات قد خسرت بسبب ضعف دراسات الجدوى، وسوء الادارة، وقلّة الخبرة، وعدم توفر المبادرات الفردية . (د. نجلاء مرتجى: نحو غدا افضل للمشروعات الصغيرة) ٢٣

وفي مصر يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية من إحدى المؤسسات الهامة التي ساهمت ويقدر كبير في تمويل وتقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة. ويعتبر الصندوق نجح الى حد ما في أن يتحول إلى مؤسسة تنمية متكاملة ذات توجه جديد تطلع بالعديد من المهام منها:

- ١- خلق الآليات التي من شأنها استيعاب مردود العوامة.
- ٢- تعبئة الجهود للتخفيف من مخاطر العزلة الاجتماعية.
- ٣- المساعدة على التخفيف من حدة الفقر ومواجهة البطالة.

ومن هنا يقوم الصندوق بخلق المزيد من فرص العمل لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة ويوفر لهم الحزم الائتمانية والمساعدة الفنية ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية سواء كانت مصرية أو دولية.

جدولة ديون المشاريع السابقة وتوحيدها لزيادة رأس المال العامل فيها على المدى المتوسط. ومن الضروري أن يراعي النظام المصرفي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المالي الموجود. (موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة على شبكة الانترنت (www.sdeo.org)

يشكل تحدي انخفاض الاموال المخصصة لتمويل تلك المشروعات معوق رئيسي يحول دون نمو نشاط الصناعات الصغيرة والمتناهية في الصغر أو حتى التوسع في أعمالها (بدر الدين عبد الرحيم: آليات تمويل مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة) ٢٢. وتشير بعض دراسات المراكز البحثية بمنظمة التعاون والتنمية الاوربية إلى أن إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط الصناعات الصغيرة والمتناهية في الصغر لا تزال تمثل عائقا حقيقيا على نطاق العالم بصفة عامة، وعلى نطاق الدول النامية بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن ضعف تمويل المشروعات يمثل العقبة الرئيسة أمام تنميتها، بل وحتى إستمراريتها وترصد الجهات المختصة عن التجارة في بعض الدول متمثلة في الغرف التجارية الشكوى الرئيسية لإصحاب الصناعات الصغيرة

الاحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة:

تمر المشاريع الصغيرة عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه:

١. طور التأسيس: يتم عادة من قبل العائلة المالكة.
٢. طور النمو الأولي: يتم ذاتيا من خلال الأرباح المستثمرة.
٣. طور النمو المتسارع: يمكن للمالك أن يقتصر الأموال من المصارف، مستعينا ببعض المنظمات التي تساعد في تقديم الكفالات كمنظمة مثلا مما يخفض تكلفة رأس المال.
٤. إذا احتاج المشروع إلى استثمار جديد لتوسيع عمله أو لتنويع منتجاته، فإن التمويل يمكن أن يقدم من الجهات الحكومية أو ما شابهها.
٥. يمكن تخفيض تكلفة الأموال المقترضة بإستصدار عدد من القوانين تخص الشركات التي تتمتع بتصنيف معين أو التي تمارس عملها في موقع جغرافي محدد.
٦. المصارف هي مصدر الأموال، وهي التي تؤمن التمويل قصير الأجل. وفي بعض الأحيان يمكن





المسئولية المدنية للمراجع الخارجي

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسؤولية المدنية فإنه يصبح مسئولاً عن تعويض من قد يلحق بالعميل من خسائر نتيجة إهماله ، غير أنه يجب ملاحظة أنه إذا أهمل المراجع الخارجي ولم ينتج عن إهماله أي خسائر للعميل أو الغير فإن هذا المراجع يصبح غير مسئول عن أي تعويض .

كيف يقاس الإهمال

وتنشأ المسؤولية المدنية للمراجعة الخارجية نتيجة إهمال أو تقصير في أداء واجباته المهنية بالقياس إلى مستوى العناية المهنية المبذولة من المراجع العادي المتمرس متوسط التأهيل والخبرة والكفاءة والذكاء إذا واجه نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالواقعه ، بشرط أن يكون متجرد والا يكون له هلاقة سابقة بنتائج عمليات المراجعة موضوع الحكم ومن ثم فإذا فشل المراجع الخارجي في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة والعناية المهنية فإنه يصبح معرضاً للمطالبة بالتعويض عما لحق بعميلة أو الغير من إضرار وخسائر .

وتنقسم المسؤولية المدنية للمراجع الخارجي إلى :-

أولاً : المسؤولية العقدية (تجاه العملاء ويندرج ضمنها المسؤولية عن عدم إكتشاف الغش)

ثانياً : المسؤولية التقصيرية (تجاه الغير والطرف الثالث)

لقراءة الموضوع كاملاً : <https://goo.gl/HuQgZx>



من ارشيف المجلة



آليه إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

د /هايل طشطوش

ويقول الشاطبي: «الاستقراض في الأزمان أما يكون حيث يرجى لبيت مال المسلمين دخل ينتظر أو يرتجى، وأما لم ينتظر شيئاً وضعت وجوه الدخل، بحيث لا يغني كبير شيء، فلا بد من جريان التوظيف».

وقد ثبت بالتطبيق العملي المعاصر مضر التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) وقد اشار لذلك كثير من الاقتصاديين الغربيين انفسهم حيث يقول المدير الإداري لصندوق النقد > أن التمويل بالعجز يضر بالاقتصاد من خلال التضخم واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الفائدة وسوء تخصيص الموارد، وانخفاض معدل النمو وزيادة البطالة ومن ثم التواترات الاجتماعية وقد سبق الاسلام هذا التوجه بقرون عديدة من خلال ضبط الاصدار النقدي وتناسبة مع عملية النمو الحقيقي في الاقتصاد.

هذا المقام اقوال كثيرة منها: قول الامام الشافعي: «يكرة للامام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح ان رسول الله قال:» من غشنا فليس منا)، وفيه فساد للنقود واضرار ابدوي الحقوق وغلاء للأسعار وانقطاع الاجلاب وغيره من المفاسد.... ويكرة لغير الامام ضرب المغشوش لأن فيه افتئاتا على الامام فيغتر به الناس بخلاف ضرب الامام «(بل ان ابن عرفة افتى فيمن يقوم بهذا الفعل ان يخلد في السجن حتى يموت» ()

٣. أن يتناسب حجم الإصدار النقود مع النمو الحقيقي في الإنتاج حيث يخضع الإصدار النقدي للتغير في حجم الطلب على النقود، فهو يتناسب مع الإنتاج الحقيقي مع مراعاة تثبيت القيمة الفعلية للنقود، لتحقيق سلامة الاقتصاد ونموه الثابت المستديم وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يقول الامام ابن تيمية > ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلو ساتكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم، ولا يتجر ذو السلطان في القلوس أصلاً >، وعليه فلا يحق للدولة أن تصدر نقوداً لأجل ما يسمى بالتمويل بالتضخم أو التمويل بالعجز، وهو أن يقوم البنك المركزي بإصدار كمية إضافية من النقود لحساب الدولة الخالص تستخدمها في تغطية العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة، نتيجة تجاوز النفقات لمجموع الإيرادات العامة.

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي لقد وضع التشريع الإسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحمايته وجعله اداة هامة من ادوات النهوض الاقتصادي ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

١. منع اصدار النقود الامن قبل ولي الامر (الدولة) حيث قصر حق إصدار النقود على الدولة وحدها دون الأفراد والمؤسسات، واعتبار هذه الوظيفة دليل من ادلة سيادة الدولة وسلطانها () وقد وردت اقوال كثيرة للفقهاء تجيز وتبارك هذا التوجه لاهميته في ضبط الامور ولم ينكر علماء الإسلام وفقهاؤه على الدولة هذا الحق على مر العصور، () ويقول الإمام أحمد > لا يصلح ضرب الدرهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إذا رخص لهم ركبو العظام > وفي هذا المقام يعتبر ابن خلدون «ان السكة هي احدى شارات الملك» () .

٢. تحريم الغش: فقد شدد الاسلام على أن تكون النقود المصدرة خالصة وخالية من الغش. لقول الرسول صلى الله عليه وسلم > من غشنا فليس منا > وللغش في النقود مضر كثيرة ابرزها انه يساهم في رواج النقود وكثرة ما بين ايدي الناس مما يؤدي الى فقدانها قيمتها وبالتالي حصول التضخم الذي يؤدي الى الكساد، وللفقهاء في

المطلب الثاني: ادوات السياسة النقدية المحققة لاهداف الاقتصاد الاسلامي :

يجدر بنا التوضيح اولاً ما هي غايات واهداف الاقتصاد الاسلامي وذلك لكي نستطيع ان نقيس مدى قدرة ادوات السياسة النقدية الاسلامية على تحقيق هذه الاهداف وبلوغ تلك الغايات . الفرع الاول :اهداف الاقتصاد الاسلامي :

تنبثق اهداف الاقتصاد في الاسلام من ثوابت الشريعة ومنطلقاتها ،فهو شريعة سماوية غايتها وهدفها تحقيق كرامة الانسان وعزته باعتبارها خليفة الله على الارض ، ووظيفة الاستخلاف هذه تقتضي ان يحظى الخليفة بكل المقومات التي تمكنه من اداء وظائفه وواجباته بكل اقتدار ، ويمكن من خلال ذلك تحديد اهداف وغايات الاقتصاد في الاسلام بما هو آت :

اولا: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة :

ان العدل بالحق هو اساس الشريعة الاسلامية ، فالله سبحانه وتعالى قائم بالعدل في ملكة وقد جعل العدل اساسا للملك واساسا لقيام الامة وديمومتها، فبالعدل تسود الامم الكافرة وبالظلم تفتنى الامم المؤمنة ، فالعدل بالحق هو اساس التوزيع في الاسلام فقد وضع الاسلام نظاما للتوزيع فريد من نوعه، فهو يضمن وصول العوائد والحقوق الى اصحابها بكل شمولية ودقة ومن العسير بل من المستحيل ان يبقى فرد واحد من افراد الامة خارج اطار عملية توزيع الدخل والثروة مما يحقق عدالة عز نظيرها على وجه الارض

فالاقتصاد في الاسلام يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحمية الإنسان من ألوان الفقر والفاقة، بل ويسعى إلى خلق الظروف المناسبة لحياته وضمان كرامته وإنسانيته، وبذلك يتميز عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية التي تزعم وجود قانون طبيعي وتلقائي وراء تحريك الحياة الاقتصادية، ليرر ألوان الجشع والاستغلال، ويضفي المشروعية على هذه الأوضاع الفاسدة.. ومن ابرز الاسس الحقوقية في الاسلام هو العمل حيث حض الاسلام على العمل ورغب وشد على السعي وبذل الجهد طلبا للرزق وتحقيقا لوظيفة الاستخلاف. والاساس الحقوقي الآخر هو الملكية والتي جاءت في الاسلام ملكية مختلطة تميز بين حاجة الفرد وميولة وفطرته وحقبة للملك وبين حاجة الامة الى ملكيات تبقى مملوكة ملكاً عاماً ينتفع به افراد الامة لا ينبغي لأحد الناس الاستئثار بها، ثم الاساس الحقوقي الثالث هو الحاجة الناجمة عن امر خارج عن ارادة الانسان

كعجز او مرض او شيخوخة .. الخ .. وبالتالي نرى ان الاسس الحقوقية في الاسلام مرتبة ترتيباً منطقياً يحقق الكفاءة والعدالة. ومن الادوات الهامة التي تؤدي بلوغ هذا الهدف ايضا ما يلي :

١. نظام الزكاة : وهي الحد الأدنى من الصدقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتنزة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها. وتتجه الإيرادات منها إلى أصناف ثمانية (الفقراء والمساكين، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وأبن السبيل).

٢. نظام الصدقات : والصدقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وقد حث عليها القران الكريم والسنة المطهرة

٣. نظام الميراث : وقد اختص به الله عز وجل فقسم الاقسام ووضع الحصص دون تدخل لبني الانسان في ذلك فهو قسمة الحق

جل وعلا بين عبادة .

ثانيا : التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية :

وفي الاسلام لا يتم التخصيص الامثل الا وفق القواعد القيمة والضوابط العملية التي وضعتها الشريعة الغراء، ولعل ابرز ما يميز نظام تخصيص الموارد في الاسلام انه يتم وفق منظومة قيمة محكمة غاية في الاتقان والشمولية والدقة ولعل ابرز ملامحها هو التالي :

أ. اقتصار الانتاج الاسلامي على الطيبات فقط، وعدم إنتاج السلع المحرمة الضارة.

ب. تحريم الربا بحيث لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة.

ت. ترتيب الاولويات بحيث يتم التركيز على الضروريات من غير إسراف أو إفراط .

ث. الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الترفية .

ج. توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حيث يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:

١. السلع الضرورية: وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي (الدين- النفس- العقل- النسل والمال) ومن الأمثلة الشراب والطعام .

٢. السلع الحاجية: وهي لا تتوقف عليها حياة الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك الاطعمة اللذيذة . .

٣. السلع التحسينية: (وهي الأمور يؤدي وجودها الى تسهيل الحياة وتحسينها وتجميلها مثل ممارسة الرياضة والتنزه المشروع).
ثالثا: الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية :

لاشك ان وجود عدالة توزيعية وتخصيص امثل للموارد في الاسلام سيؤدي بالضرورة الى الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة بما يحقق رفاهية الفرد وللمجتمع معاً حيث سيتم إنتاج أكبر كمية ممكنة من الموارد المتاحة وباقل التكاليف وسيكون الانتاج المتحقق موافقا للتفضيل الاجتماعي دون زيادة او نقصان .

هذه بعجالة اهداف وغايات الاقتصاد الاسلامي ولكن السؤال الذي ينبغي ان يجيب عليه هذا البحث هو: هل يمكن لادوات واجراءات السياسة النقدية الاسلامية ان تحقق هذه الاهداف والغايات؟؟
الفرع الثاني: ادوات السياسة النقدية في الاسلام ومدى قوتها على بلوغ الاهداف .

السياسة النقدية اليوم تستخدم العديد من الادوات والاجراءات لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة، ولتحقيق الغاية والهدف من البحث فسوف ننظر بادوات السياسة النقدية اسلامياً ونقدها لتعرف على مدى قدرتها على ضبط الإقتصاد ومن هذه الادوات:

١. سعر اعادة الخصم :

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات وأذونات الخزانة، ويحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة إلى البنوك التجارية.

يسمح سعر الخصم بوجود فرص حقيقية للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي، وبخاصة حينما تواجه هذه البنوك نقصاً غير متوقع في الاحتياطات أو زيادة في سوق مفاجئة

على شبك الائتمان أو عدم القدرة على تحصيل سيولة ضرورية في سوق النقد.

ومن جانب آخر، يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوسيلة ان يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. بحيث يتحكم البنك المركزي في سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان تبعاً للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في حجم الائتمان المتاح، فإن كانت هناك بوادر تضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية وعملائها وبالتالي يحد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد. أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فإن البنك المركزي يخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع.. ولكن يرى كثير من الباحثين ان استعمال هذه الوسيلة بات اقل فاعلية مما كان عليه في السابق.

تقدير اسلامي:

لاشك ان لهذه الوسيلة تقدير اقدمه فقهاء الاقتصاد الاسلامي قد يختلف عن الرؤية الوضعية لهذه الاداة كواحدة من ادوات ضبط الاقتصاد حيث يرى كثير من الباحثين أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة منها، حيث إنها تعارض مع منهج عملها القائم على عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاء.

الحلول والتصورات للبيد:

يمكن للخروج من الخلاف الفقهي حول هذه النقطة ان تختلف صيغة التعامل الجاري بين المصرف الاسلامي والمصرف المركزي بحيث يقوم المصرف المركزي بتبني بدلا من سياسة سعر الخصم صيغة ملائمة لأحكام العمل المصرفي الإسلامي يمكن تلخيصها بالآتي:





أ. يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام، وحينما يهدف البنك المركزي إلى توسيع مظلة الائتمان فتتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل وبالعكس ذلك يزيد من هامش الربح، وتبعاً لذلك يتأثر الهامش الصافي للربح الذي يحققه البنك الإسلامي مما يسهم في ضبط تمويلاته ومجال مشاركته في إحداث الائتمان المرغوب.

ب. التحكم في نسبة المضاربة التي تؤول إلى المصرف الإسلامي عن الأموال المقدمة لعملائه. ويمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التأثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع أو تثبيط التوسع في حجم الائتمان.

٢. الاحتياطي النقدي القانوني.

يستطيع المصرف المركزي زفق هذه السياسة ان يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية إلى عملائها وبالتالي يؤثر في حجم النقود الورقية وفي حجم ودائع الادخار، يبحث تتأثر قدرة البنوك التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي قررهما البنك المركزي يلزمها بها البنوك التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي.

تختلف قوانين المصارف المركزية من حيث فرضها نسب الاحتياطي النقدي القانوني، من بلد إلى اخر فمنها من يفرضها على جميع أنواع الودائع دون تمييز ومعدل واحد، ومنها ما يميز بين الودائع حسب أجالها في فرض نسبة أعلى على الودائع الجارية بالمقارنة مع الودائع الادخارية أو يعزى هذا التمييز إلى أن الودائع الأولى عرضة في أي وقت للسحب. ونجد البعض الآخر من البنوك المركزية يميز بين نسبة الاحتياطي النقدي حسب أجل الوديعة وفي هذه الحالة يتناسب أجل الوديعة عكسياً مع نسبة الاحتياطي النقدي لنفس السبب المذكور.

كيفية التأثير من خلال هذه الوسيلة :

تتغير نسبة الاحتياطي القانوني النقدي تبعاً للظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد محل الاعتبار، إذ يعتمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات الرواج الاقتصادي وعلى العكس تماماً يعتمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.

تقدير اسلامي :

نظراً لأن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الوسائل الفعالة في التأثير على الائتمان المصرفي فكان لابد من إعادة تكييف الاحتياطي الإلزامي لينسجم مع معطيات العمل المصرفي الإسلامي، وتبرز أهم الأفكار المطروحة في هذا المجال على النحو التالي :

أ. يرى كثير من باحثي الاقتصاد الإسلامي بأنه من غير المقبول اعفاء المصارف الإسلامية من نسبة الاحتياطي القانوني .

ب. يقترح بان يتم تخفيض أو إعفاء الودائع الاستثمارية لدى البنك الإسلامي من نسبة الاحتياطي القانوني، لأن هذه الودائع تقدمها أصحابها للبنك الإسلامي بغرض استثمارها على أساس نظام المضاربة ووفقاً للنتائج الفعلية للاستثمار من ربح أو خسارة، ومن ثم فليس هناك التزام على البنك الإسلامي بضرورة فداها كاملة لأصحابها فهي ليست مضمونة على البنك كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة بالبنوك التقليدية، كما أن سياسة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد البنك الإسلامي على غير رغبة المودعين وتتعارض مع حسن استثمار المال كاملاً، وهذا ما يؤثر سلباً على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية.

ت. على المصارف المركزية ان تراعي طبيعته الخاصة (الرابوية) للمصارف الإسلامية بحيث لا تطبق عليها سعر الفائدة الجزائي في حالة عدم الوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني واستبداله بنظام غرامة مرتبطة بحجم التجاوز.

٣. عمليات السوق المفتوحة :

تتلخص هذه العمليات في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية والنقدية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافستها، وكذا الضغط على سيولة الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية، وقد تشمل هذه السياسة التعامل في العملات الأجنبية والذهب، ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية بهدف زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، وفي حالة التضخم يقوم ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض السيولة، ويرى كثير من الباحثين ان هذه الاداة هي من اقوى ادوات السياسة النقدية تأثيراً في الاقتصاد.

تقدير اسلامي :

يعتبر التعامل بالأوراق المالية ومن بينها السندات الحكومية مخالفاً للأحكام الشرعية الإسلامية لأن السندات تمثل صورة من صور عقد القرض، وتحمل فائدة ثابتة من قيمتها الاسمية فتتحول بهذا الشكل إلى أحد أشكال القروض الربوية.

أ. التوافق على نظام عقدي خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم، أي ان لا يتقاضى البنك المركزي فائدة مقابل الخصم على الأوراق التجارية..

ب. يقوم البنك الإسلامي بإيداع مبلغ من المال مهما كان حجمة بدون عائد. لدى المصرف المركزي وإذا تسلم المصرف المركزي هذه الأوراق يجعلها كضمان لقروض يمنحها للبنك الإسلامي دون احتساب فائدة عند تحويلها إلى سيولة نقدية، أو يعيدها البنك الإسلامي بصورة مضاربة أو مشاركة أو مرابحة بعد تحويلها إلى نقد.

ت. على البنك المركزي ان يتعاون مع المصرف الإسلامي بأن يعتمد نظام المشاركة في الربح والخسارة بدلاً لنظام الفائدة، ليدفع بنشاط البنوك الإسلامية ويساعدها في تحقيق أهدافها.

ث. يمكن للبنك المركزي أن يحدد سقف دنيا وعلياً للأسعار الفائدة بالحد الأدنى والأعلى لنسب الأرباح والخسارة، ويخضع بذلك جميع أشكال السلف والودائع والتحويلات الممنوحة للبنك الإسلامي لآلية العمل الاستثماري الذي بدوره يخضع للربح والخسارة.

ادوات اسلامية بديلة لسعر اعاده الخصم :
يمكن في الاقتصاد الإسلامي استحداث ادوات بديلة عن سعر الخصم ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ومنها:

٤. بدائل اخرى: يمكن اللجوء الى وسائل اخرى ثانوية (غير كمية) قد تلعب دوراً هاماً في عملية التأثير على عرض النقد وبالتالي تحقيق الاهداف النقدية خصوصا والاقتصادية عموماً وأبرز وسيلة هي :

- الاقناع والتأثير الادبي:

يستطيع البنك المركزي بما له من هيبة مالية ومكانه مصرفية ان يمارس اساليب الاقناع والتأثير الادبي واستخدام الاسلوب الاعلامي وذلك بتوجيه البنوك ونصحها وارشادها و احيانا اصدار تعليمات تجبرها على اتباع سياسة معينة تساهم في ضبط العمليات المصرفية والنقدية تحديداً بما يحقق الاهداف الاجتماعية والفردية معا .

وأما التقدير الاسلامي في ذلك: فانه يرى انه لاضير في ممارسة المصرف المركزي اسلوب الاقناع والتأثير الادبي بما يحقق مصلحة الامة

وعلى أساس عدم جواز التعامل بالسندات لما تحمله من فائض ربوي تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي في هذا الإطار غير سليمة من الوجهة الشرعية، لأن أساليب المصرف الإسلامي قائمة على عدم التعامل بالربأخذاً وعطاءً. ()
التصور البديل:

أ. اعتماد مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر بين المصرف المركزي والمصرف الاسلامي وذلك من خلال إصدار أوراق مالية مختلفة (ليست سندات) تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلاً من السندات التي تحمل عائداً ربوي ثابت، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب هذه الأهداف، ففي حالة سياسته الرامية لتخفيض مستوى العرض النقدي يتعين على البنك المركزي أن يحدد نسب أرباح أقل من بيع القسائم، فتكون مشاركته أقل وقدرته أكبر على امتصاص المدخرات ومن ثم خفض العرض النقدي، وفي حالة الشراء يمكنه تحديد نسب أرباح أعلى عن طريق مشاركة أكبر مما يوسع ويزيد حجم العرض النقدي ويحقق مجالات أوسع للالتزام

ب. يمكن للمصرف الاسلامي التعويض عن السندات وذلك باصدار صكوك اسلامية كصكوك القروض الحسنة المضمونه السداد وكذلك اصدار صكوك المشاركات والمضاربات .



قبل المنشآت الهادفة وغير الهادفة للربح فى عملياتها المختلفة وفى ظل فقر بيئة المراجعة المصرية – فيما يخص معايير تكنولوجيا المعلومات – التى لا تمكن المراجعين المصريين من تحديد مستوى مخاطر المراجعة المقبولة فى ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ولا يساعدهم ويوجههم نحو تقدير أثر استخدام تلك التكنولوجيا على أنشطة المنشأة وكذلك على تقديرهم لأخطار المراجعة ومدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية فى ظل اتساع مسؤولياته وأهدافه مما يجعل الاعتماد على القواعد المتناثرة فى دستور مهنة المحاسبة والمراجعة لا يعد كافياً فى مواجهة التحديات التى أوجدتها تكنولوجيا المعلومات حيث لا يمكن أن تحل معايير المراجعة الدولية مشاكل المهنة فى مصر بشكل قاطع نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... الخ الأمر الذى يتطلب ضرورة وجود دليل إرشادى مصرى يوضح كيفية التعامل مع التحديات المختلفة التى تواجهها مهنة المراجعة فى ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات“0

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى تحليل معايير المراجعة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات التى أصدرها الاتحاد الولى للمحاسبين ومعايير تكنولوجيا المعلومات التى أصدرها مجلس معايير المراجعة الاسترالى وموقف بيئة المراجعة المصرية منها، ومعرفة مدى قدرة المراجعين وواضعى المعايير على حد سواء على تقديم حلول مبتكرة لمواجهة المشاكل التى أوجدتها استخدام تكنولوجيا المعلومات فى عملية المراجعة لمسايرة المهنة لخطى التغيير والتطوير .

فروض البحث :

تتأسس الدراسة فى هذا البحث على فرض أساسى هو « تحتاج بيئة المراجعة المصرية إلى دليل إرشادى يوضح كيفية تقدير المخاطر وتقييم الرقابة الداخلية فى ظل تكنولوجيا المعلومات»

حدود البحث :

لن يتعرض الباحث لمعايير تكنولوجيا المعلومات إلا للتي أصدرها الاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) ومجلس معايير المراجعة الاسترالى وموقف مصر منها دون غيرها .

أهمية البحث :

فى ظل الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات من قبل المنشآت الهادفة وغير الهادفة للربح فى عملياتها المختلفة ، تتبع أهمية البحث من الحاجة المتزايدة لبيئة المراجعة المصرية الى معيار أو دليل إرشادى يوضح ويساعد ممارسى المهنة على كيفية مواجهة المخاطر التى أوجدتها تكنولوجيا المعلومات وكيفية التعامل مع نظام الرقابة الداخلية فى ظل اتساع نطاقه ومسؤولياته

دراسة تحليلية لمعايير المراجعة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات وموقف بيئة المراجعة المصرية منها

Analytical study of auditing standards related to information technology

And the position of the Egyptian auditing environment

د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

معهد العبور العالى للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

Walidsamir7@gmail.com / walidsamir96@yahoo.com

مقدمة :

لقد أدى النمو المتزايد فى قدرات تكنولوجيا المعلومات ورغبة منشآت الأعمال بكافة أحجامها فى الحصول على ميزة تنافسية إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات لخلق وتشغيل وتخزين وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، كما أن العاملين على كافة المستويات يستخدمون الآن أنظمة تكنولوجيا المعلومات فى أنشطتهم اليومية وإحلال السجلات الإلكترونية محل المستندات الورقية التقليدية وهو ما يفسر الزيادة المضطردة فى الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات (الإنفاق التجارى) ، حيث أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات من الأدوات الهامة لمساعدة الإدارة فى اتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب كما أصبحت تلك التكنولوجيا هدفاً فى حد ذاته لاستمرار المنشآت ولزيادة قدرتها التنافسية0 كل هذه التأثيرات جعلت المنظمات المهنية تدرك أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات فى مهنة المراجعة ودفعت التأثيرات التى ترتبت على استخدام تلك التكنولوجيا هذه المنظمات إلى إصدار إرشادات لكى تتمشى معايير المراجعة المتعارف عليها مع هذه التطورات .

وعلى ما تقدم سوف يقوم الباحث بعرض تحليلى لكلاً من معايير المراجعة وإيضاحاتها المرتبطة بإيضاح وتفسير بيئة تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجعين على تقدير مخاطرها وتقييم نظم رقابتها .

مشكلة البحث :

ويتضح مما سبق أن مشكلة البحث يمكن بلورتها فى :
”فى ظل الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات من

الحاسب :

جاءت فى الفقرة (7) خصائص الرقابة فى ظل تلك البيئة هى :

- 1- نقص فى مسار العملية المالية ونقص الفصل بين الواجبات وتشغيل نمطى للمعاملات 0
- 2- احتمال وجود أخطاء أو مخالفات : حيث أن احتمال تغيير البيانات بدون دليل مرئى قد يكون أكبر فى ظل نظم المعلومات الإلكترونية بالإضافة إلى تخفيض العنصر البشرى فى ظل الأنظمة التكنولوجية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض احتمال ملاحظة الأخطاء والمخالفات 0
- 3- الاعتماد على النظم الرقابية الأخرى من خلال تشغيل الحاسب حيث أن الفعالية والتشغيل المتسق للنظم الرقابية على تشغيل ومعالجة المعاملات يعتمد غالباً على فعالية النظم الرقابية العامة على نظم المعلومات الإلكترونية 0
- 4- أهمية الإشراف الإدارى المتزايد وأهمية استخدام أساليب المراجعة بمساعدة الحاسب 0

مخاطر المراجعة فى بيئة معلومات الحاسب :

لقد جاءت فى الفقرات (9-10) أنه عندما تنشأ تكنولوجيا جديدة لنظم المعلومات الإلكترونية غالباً ما يتم استخدامها عن طريق عملاء لبناء نظم الكترونية معقدة بشكل متزايد، تلك النظم تزيد من درجة التعقيد الشاملة لنظم المعلومات الإلكترونية ونتيجة لذلك فإنها تزيد من المخاطر الكلية للمراجعة ومن ثم تتطلب دراسة إضافية 0

كما قد يكون لكل من المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة فى ظل تلك البيئة أثر عام منتشر وأثر محدد بحساب معين على احتمال حدوث تحريف جوهرى على النحو التالى :

- قد تنتج المخاطر من قصور فى أنشطة تشغيل نظم المعلومات الإلكترونية مثل تطوير وصيانة النظام، دعم برامج النظم، أمن نظام المعلومات 000 تلك القصور (العيوب) قد تميل إلى أن يكون لها أثر منتشر عام على كافة نظم التطبيقات التى يتم معالجتها 0
- قد تزيد المخاطر من احتمال وجود أخطاء أو أنشطة بها تضليل فى تطبيقات محددة وفى قواعد بيانات محددة أو فى ملفات رئيسية، حيث أن الأخطاء غالباً لا تكون شائعة فى ظل النظم التى تؤدي عمليات حسابية معقدة 0

ب- المعيار رقم 1001 "بيئة نظم المعلومات

الإلكترونية فى ظل استخدام الحاسبات

الصغيرة"

CIS Environment (IAPS No.1001)

–StandAloneMicrocomputer

خصائص الرقابة الداخلية ظل استخدام الحاسبات

الصغيرة : (امين السيد لطفى ، 2005 ، ص84)

منهج البحث :

سوف يعتمد الباحث فى دراسته لمشكلة البحث واختبار فروضه وتحقيق أهدافه على المنهج الاستقرائى التحليلى من خلال محورين هما :-

1- **الاستقراء النظرى :** وذلك بالإطلاع على الدراسات السابقة وتصنيف أدبيات المراجعة والمعايير المهنية فى مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أنشطة المنشأة .

2- **الاستقراء المقارن :** وذلك من خلال عرض وتحليل معايير تكنولوجيا المعلومات فى كلاً من أمريكا (IFAC) وأستراليا والتي غرضها مساعدة المراجعين وذلك عن طريق وصف بيئة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على النظام المحاسبى ، مع مقارنة ذلك بموقف مصر من معايير تكنولوجيا المعلومات ومدى مواكبة المعايير المصرية لها وذلك فيما يتعلق باختبار فرض البحث .

أسلوب البحث :

سوف يعتمد الباحث على أسلوب البحث المكتبى التحليلى من خلال استقراء أدبيات المراجعة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فى كل من أمريكا وأستراليا و موقف مصر منهما .

خطة الدراسة :-

أولاً : **الاتحاد الدولى للمحاسبين ومعايير تكنولوجيا المعلومات :**

ثانياً : **مجلس معايير المراجعة استراليا ومعايير تكنولوجيا المعلومات :**

ثالثاً : **بيئة المراجعة فى مصر ومعايير تكنولوجيا المعلومات :**

رابعاً : **نتائج الدراسة التحليلية .**

أولاً : **الاتحاد الدولى للمحاسبين ومعايير تكنولوجيا المعلومات :**

لقد أصدرت المنظمات المهنية الأمريكية مجموعة من المعايير والإيضاحات لمساعدة المراجع على حل مشاكل تكنولوجيا المعلومات وتوضيح أثر تلك التكنولوجيا على الإجراءات المتبعة للحصول على الفهم الكافى للنظام المحاسبى وعلى تفهم بيئة تكنولوجيا المعلومات ولسهولة التعامل مع أنظمتها المحاسبية والحد من مخاطرها وأثرها على هيكل الرقابة الداخلية والأنظمة المرتبطة به وأهم هذه الإصدارات ما يلى :

1- **معايير خاصة ببيئة تكنولوجيا المعلومات :**

أ- **المعيار رقم 401 المراجعة فى بيئة معلومات**

الحاسب الإلكتروني : (IAPS No. 401)

Auditing in a computer information systems Environment

هدف المعيار توفير إرشادات عن الإجراءات التى يتعين إتباعها عندما يتم أداء عملية المراجعة فى ظل بيئة نظم معلومات الحاسب .

خصائص الرقابة الداخلية فى بيئة معلومات

نظم الرقابة على تطوير وصيانة النظام System Development and Maintenance control
نظم الرقابة على البرمجة Programming Controls
التغييرات الهامة على البرامج والتي يتم الوصول إليها من خلال أجهزة طرفية مباشرة 0

ب- **نظم الرقابة على التطبيقات (Application C)** وتتضمن ما يلي :

ترخيص مسبق للتشغيل والمعالجة Pre-Processing
إجراءات القطاع واستقلال الفترات المالية Cut-Off Procedures
نظم الرقابة على الملف File Controls
نظم الرقابة على الملف الرئيسي Master File Controls

التوازن Balancing وهي عملية تحديد الإجماليات الرقابية على البيانات التي تم تقديمها للتشغيل والمعالجة من خلال أجهزة طرفية مباشرة ومقارنتها أثناء وبعد التشغيل لضمان تحويلها بشكل كامل ودقيق 0

وتوضح الفقرة (23) بعنوان The Effect of On-Line Computer systems on Accounting System and Related Internal Controls تأثير النظم الإلكترونية المباشرة على نظم الرقابة الداخلية حيث أن خصائص تلك النظم يمكن أن يكون لها تأثير على فعالية الرقابة الداخلية من خلال التأثير على ما يلي :

• قد لا يكون هناك مستندات أصلية لكل عملية مدخلات 0

• قد يتم تلخيص نتائج التشغيل لحد كبير على سبيل المثال يمكن تتبع الإجماليات الناتجة فقط من أجهزة إدخال البيانات الفورية إلى التشغيل اللاحق 0

• قد لا يتم تصميم النظام الإلكتروني المباشر لتوفير تقارير مطبوعة 0

مخاطر المراجعة في ظل تلك البيئة :

لقد حددت الفقرات (21-22) الظروف والأسباب التي قد تؤدي إلى زيادة أو انخفاض مخاطر الغش والخطأ والتلاعب في ظل تلك النظم أهمها :

قد يتم تحقيق مخاطر الغش والخطأ في النظم المباشرة في ظل الظروف التالية :

- إذا ما تم إدخال البيانات مباشرة عند

اللقطة التي تبدأ عندها العمليات المالية حيث سيكون مخاطر العمليات التي لم يتم تسجيلها أقل 0

- إذا ما تم تصحيح العمليات غير الشرعية وإعادة إدخالها على الفور 0

- إذا تم إدخال البيانات مباشرة عن طريق أفراد يفهمون طبيعة تلك العمليات المالية المباشرة 0

- لقد أشارت الفقرتين (13-14) بعنوان Internal Control in Microcomputer Environments إلى أن بيئة تشغيل نظم المعلومات الإلكترونية التي تستخدم الحاسبات الصغيرة أقل هيكلية مقارنة ببيئة نظم المعلومات التي يتم التحكم فيها مركزياً، وفي بيئة تشغيل الحاسبات الصغيرة قد يكون التمييز بين نظم الرقابة العامة على نظم المعلومات الإلكترونية ونظم الرقابة على التطبيقات لا يمكن تحقيقه بسهولة ، كما أشارت الفقرات (15-32) إلى إجراءات الأمن والرقابة التي يمكن أن تساعد على تحسين المستوى الشامل للرقابة الداخلية، فنجد أن الفقرة 17 تحدد إجراءات الأمن المدى للحاسبات كاستخدام نظام إنذار عند تحريك الحاسب من مكانة، والفقرة (18-20) تتحدث عن الأمن المادي على وسائط قابلة للنقل (الحمل) أو غير قابلة للنقل، والفقرتان (21-27) تتحدث عن أمن البرامج والبيانات Program and Data Security ، والفقرات (33-34) بعنوان The Effect of Microcomputers on the Accounting System and Related Internal Controls حيث أكد المعيار أن أثر الحاسبات الصغيرة على النظام المحاسبي والرقابة الداخلية سوف يعتمد بصفة عامة على ما يلي :-

* نطاق درجة استخدام تلك الحاسبات في معالجة التطبيقات المحاسبية .

- نوع وجوهية المعاملات المالية محل التشغيل .
- طبيعة الملفات والبرامج المستخدمة في التطبيقات 0

ج - المعيار رقم 1002 "بيئة نظم المعلومات

الإلكترونية في ظل نظم الحاسبات الإلكترونية

المباشرة" : - CIS Environments

Online Computer Systems (IAPS

No.1002)

الهدف : مساعدة المراجعين على تطبيق المعيار الدولي رقم 1008 ووصف آثار نظم الحاسبات الإلكترونية المباشرة على النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية ذات الصلة وإجراءات المراجعة 0

تشرح الفقرات (18-19) بعنوان Internal Control in on-line Computer System

مكونات الرقابة الداخلية في ظل نظم الحاسبات المباشرة والتي تتكون من: (عارف عبد الله عبد الكريم ،

٢٠٠٢، ص ٨٩)

أ- **نظم الرقابة العامة (G.C)** وتتمثل تلك النظم في :

- نظم الرقابة على الوصول Access Controls إجراءات مصممة لتقييد عملية الوصول إلى البرامج والبيانات 0
- نظم الرقابة على كلمة السر Control Over passwords إجراءات لتحديد وصيانة كلمة السر لتقييد الوصول على المستخدمين المرخص لهم بذلك 0

فإن مخاطر الغش أو الخطأ يمكن أن تتزايد إذا ما تم استخدام نظم قاعدة البيانات بدون نظم رقابية كافية في ظل بيئة غير معتمدة على قاعدة بيانات نمطية فإن نظم الرقابة التي يتم ممارستها عن طريق مستخدمين فريدين يمكن أن تعوض مظهر الضعف في نظم الرقابة العامة لنظم المعلومات الإلكترونية ومع ذلك يظل ذلك غير ممكن في ظل استخدام قاعدة البيانات حيث لا يمكن للمسؤولين عن حسابات المدنيين أن يقوموا بالرقابة بشكل فعال على هذه الحسابات إذا لم يتم عمل قيود على قيام الأفراد الآخرين بتعديل أرصدة حسابات المدنيين0

هـ المعيار 1008 "خصائص واعتبارات تقييم المخاطر والرقابة الداخلية لنظم المعلومات الإلكترونية":

Risk Assessments and Internal Control
CIS-Characteristics and Considerations
(IAPS No. 1008)

لقد أوضح المعيار في فقرة رقم (1) أنه يجب

على المراجع أن يدرس خصائص ظروف التشغيل الإلكتروني للمعلومات لما لها من تأثير على تصميم النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية المتعلقة به ويؤثر أيضاً على اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية التي يمكن الاعتماد عليها وعلى طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي سيطبقها وتتلخص هذه الخصائص في

1- الهيكل التنظيمي Organizational (Parag 2) Structure0

2- طبيعة التشغيل Structure of Processing (Parag 3)0

3- جوانب التصميم والإجراءات Deign and Procedural Aspects (Parag 4)0

الرقابة الداخلية في بيئة التشغيل الإلكتروني للمعلومات
: (وليد الجبلى، ٢٠١٠، ص ٨٥-٨٧)

Internal Controls in A CIS Environment.
(Parag 5-8).

تتضمن الرقابة الداخلية على التشغيل الإلكتروني للمعلومات إجراءات رقابية يدوية وإجراءات مصممة في برامج الحاسب وتشمل هذه الإجراءات وما يلي :

أ- الرقابة العامة على نظم التشغيل الإلكتروني للمعلومات **General CIS Controls** :

الغرض منها وضع إطار من الرقابة العامة على أنشطة التشغيل الإلكتروني وتوفير الاطمئنان بأن الأهداف العامة للرقابة الداخلية قد تحققت وتتضمن إجراءات الرقابة العامة ما يلي :

• **الرقابة على التنظيم والإدارة Organization and Management Controls** :

وتتضمن السياسات والإجراءات المتعلقة بوظائف الرقابة والفصل المناسب بين الوظائف المتعارضة0

• **رقابة على تطوير النظم وحفظها Applications Systems**

- إذا ما تم تشغيل العمليات فوراً على أساس مباشر يكون هناك مخاطر أقل بأنها سوف يتم معالجتها في الفترة المحاسبية غير الصحيحة0

وقد تزيد تلك المخاطر للأسباب التالية :

1- إذا تم وضع الأجهزة الطرفية المباشرة في كافة أرجاء المنشأة، حيث تتزايد احتمالات الاستخدام غير المصرح به وإدخال عمليات غير مصرح بها0

2- قد توفر الأجهزة الطرفية المباشرة فرصاً للاستخدامات غير المصرح بها في تعديل العمليات والأرصدة، تعديل البرامج، الوصول إلى البيانات من مواقع بعيدة0

3- الوصول المباشر والفوري للبيانات والبرامج من خلال الاتصالات السلكية قد يوفر احتمال كبير للوصول إليها عن طريق الاختراق غير المصرح به0

4- إذا حدث خطأ أو مقاطعة الاتصال اللاسلكي قد يكون هناك احتمال كبير بأن العمليات قد تتعرض للضياع أو إن استرجاعها قد لا يتم بدقة أو بشكل كامل0

د- المعيار 1003 "بيئة نظم المعلومات الإلكترونية واستخدام نظم قواعد البيانات":

CIS Environments – Database Systems
(IAPS,NO1003)

الرقابة الداخلية في ظل قاعدة البيانات :

تشرح الفقرات (15-21) بعنوان Internal Control in a Database Environment الرقابة الداخلية في بيئة قاعدة البيانات حيث تعتمد فعالية الرقابة الداخلية على طبيعة إدارة قاعدة البيانات بالإضافة إلى كيفية أدائها ويمكن تصنيف نظم الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات (EDP) الخاصة ببيئة قاعدة البيانات إلى المجموعات التالية :

• **مدخل معياري للتطوير والحفاظ على برامج التطبيقات (الفقرة 17)0**

Standard Approach for Development and Maintenances of Application Programs (Parag 17).

• **ملكية البيانات (فقرة 18) (Parag 18)0**

• **الاقتراب من قاعدة البيانات (فقرة 19) Accessed the Database (Parag 19)0**

• **الفصل بين الواجبات (فقرة 21)0**

مخاطر المراجعة في ظل تلك البيئة :

لقد جاء في الفقرات (23-24) أن نظم قاعدة البيانات توفر فرصة لمصادقية أكبر للبيانات مقارنة بالنظم غير المعتمدة على قاعدة البيانات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مخاطر مخفضة في الغش أو الأخطاء في النظام المحاسبي وذلك في ظل النظم الرقابية الكافية التي تساهم في تلك المصادقية المحسنة وبشكل مناقض

Controls Exercised by the User0

- الرقابة على مخرجات النظام Controls Over System Output0
- إجراءات الرقابة المبرمجة Programmed Control Procedures0

و-المعيار 1009 "أساليب المراجعة مساعدة الحاسب الإلكتروني":**Computer Assisted Audit Techniques (IAPS No.1009)**

الهدف : يهدف هذا المعيار إلى توفير الإرشادات الخاصة باستخدام طرق المراجعة بمساعدة الحاسب ويصف هذا المعيار نوعين من أكثر الأنواع الشائعة لطرق المراجعة بمساعدة الحاسب هما :

برامج الحاسب الخاصة بالمراجعة Audit Software وتشتمل على:

- مجموعة البرامج المتكاملة Package Programs0
- البرامج المعدة لأغراض محددة -Purpose-Written Programs0
- البرامج المساعدة Utility Programs0

بيانات الاختبار Test Data :- وتستخدم في تنفيذ إجراءات المراجعة من خلال البيانات (عينة من العمليات) في نظام الحاسب للمنشأة ومقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها بنتائج محددة مسبقاً مثل بيانات الاختبار المستخدمة لاختبار ضوابط محددة مثل مفتاح الاتصال المباشر ووحدات الضبط الخاصة بمعالجة البيانات0

العوامل المؤثرة (الاعتبارات) على استخدام طرق المعالجة بمساعدة الحاسب :-

لقد حددت الفقرة (8) بعنوان Considerations in the Use of CAATS أنه يجب على المراجع عندما يخطط لعملية المراجعة أن يأخذ باعتباره مجموعة مناسبة من الطرق اليدوية وطرق المراجعة بمساعدة الحاسب وعليه أن يأخذ في اعتباره عندما يقرر استخدام طرق المراجعة بمساعدة الحاسب أن يأخذ باعتباره العوامل التالية :

- معرفة وخبرة المراجع بالحاسب الألي0
- مدى توفر طرق المراجعة بمساعدة الحاسب0
- عدم الجدوى العملية للاختبارات اليدوية0
- الفعالية والكفاءة والتوقيت0

2-معايير خاصة بتأمين بيئة تكنولوجيا المعلومات :-

لقد أدى التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة مخاطرها وعدم الثقة في معلوماتها نظراً لسهولة الوصول إليها وتعديلها أو تغييرها دون ترك أي أثر أو معرفة من الفاعل أو البيانات التي أصابها التعديل أو التغيير وعليه تسعى كافة الوحدات الاقتصادية نحو تأكيد الثقة والمصداقية فيما توفره من معلومات

Development and Maintenance

Controls : وهي مصممة خصيصاً لوضع رقابة على اختبار وتنفيذ النظم الجديدة أو المعدلة -الحصول على نظم التطبيقات المحاسبية من الغير-التغيرات في نظم التطبيقات المحاسبية0

• الرقابة على تشغيل الحاسب Computer Operation Controls

مصممة لتوفير الاطمئنان بأن النظم والبرامج المستخدمة مستخدمة في الأغراض المعتمدة فقط وأن أخطاء التشغيل يتم اكتشافها وتصحيحها والوصول إلى عمليات التشغيل يقتصر فقط على الأفراد المصرح لهم بذلك0

• الرقابة على برامج النظم Systems Software Controls

وتشتمل اعتماد واختبار وتنفيذ برامج النظم الجديدة وتعديلات البرامج الحالية0

• إدخال البيانات ورقابة البرامج Data Entry and Program Controls

مصممة لتوفير الاطمئنان على وجود نظام لاعتماد العمليات التي يتم إدخالها وقصر الدخول إلى البيانات على الأفراد المصرح لهم بذلك0

ب- الرقابة على التطبيقات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني CIS Application Controls

غرضها وضع إجراءات رقابية محددة على التطبيقات المحاسبية لتوفير الاطمئنان الكافي للعمليات التي يتم اعتمادها وتسجيلها وتتضمن هذه الرقابة ما يلي :

• الرقابة على المدخلات Control Over Input

مصممة لتوفير الاطمئنان بأن العمليات يتم اعتمادها على النحو الصحيح قبل معالجتها إلكترونياً وأن العمليات غير الصحيحة يتم رفضها وتصحيحها وإعادة تقديمها إذا لزم الأمر في الوقت المناسب0

• الرقابة على التشغيل وحلقات بيانات الحاسب Control Over Processing and Computer Data Files

وهي مصممة لتوفير الاطمئنان بأن العمليات يتم تشغيلها على نحو صحيح وأخطاء التشغيل يتم تحديدها وتصحيحها في الوقت المناسب0

• الرقابة على المخرجات Control Over Output

مصممة لتوفير الاطمئنان بأن نتائج التشغيل صحيحة والوصول إلى المخرجات قاصر على المصرح لهم بذلك مع تقديمها للمختصين في الوقت المناسب0

كما تضمنت الفقرات (9-10) فحص كلاً من الرقابة العامة ورقابة التطبيق على التشغيل الإلكتروني للبيانات وأكد أنه على المراجع فحص تصميم الرقابة العامة أولاً قبل فحص الرقابة على التطبيقات وأن الرقابة على التطبيقات التي يرغب المراجع في الاعتماد عليها تشمل :

- رقابة يدوية يمارسها المستخدم Manual

الداخلية لنظام المعلومات حيث يتم تقييم مدى إمكانية الاعتماد على النظام System Reliability ويصدر المراجع تقريره يبين فيه مدى إمكانية الاعتماد على هذا النظام في ضوء أربعة مبادئ رئيسية هي:

- 1- الإتاحة (الإتاحة) Availability0
- 2- الأمن (الأمان) Security0
- 3- السلامة (الاكتمال) Integrity0
- 4- القابلية للصيانة Maintainability0

ولكل مبدأ من المبادئ السابقة توجد المعايير التي تساعد المراجع في تحديد مدى نجاح المنشأ في تحقيق هذه المبادئ وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاثة مجموعات :-

- الاتصال Communication
- الإجراءات Procedures
- الرقابة (المتابعة) Monitoring

ويمكن أن يستفيد من تلك الشهادة العديد من الأطراف مثل المراجعين الداخليين ومالكو النظام لتطوير وتنفيذ أنظمة معلومات يمكن الاعتماد عليها وخفض التكاليف وتجنب إعادة أو تكرار العمل، كما يساعد على منع خسارة الشركة لسمعتها وحصتها السوقية بسبب وجود أنظمة معلومات لا يمكن الاعتماد عليها Unreliable

Systems0

3- معيير (أمين السد لظفى ، ٢٠٠١ ، ص ٢-١) Control Objectives for Information and Related Technology (CoBiT)

والصادر عن مؤسسة مراجعة ورقابة أنظمة المعلومات **Information systems Audit and Control Foundation (ISACF)**، ويتمثل الهدف من هذا المعيار في الرغبة في وضع معايير دولية للأساليب والوسائل الجيدة في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات تكون قابلة للتطبيق العام ومقبولة قبولاً عاماً، ولا يركز معيار CoBiT بأمن وسلامة تكنولوجيا المعلومات فقط إنما يركز أيضاً على كافة العمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بما فيها العمليات المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات0

ويتكون معيار CoBiT من 32 هدف رقابي عالي المستوى High-Level Control Objectives حيث يختص كل هدف منها بعملية معينة من العمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وقد تم تبويب عمليات تكنولوجيا المعلومات إلى 32 إلى أربعة مجالات أساسية هي:

- 1- التخطيط والتنظيم Planning and Organization0
- 2- الاستحواذ والتنفيذ Acquisition and Implementation0
- 3- التوصيل والدعم Delivery and support0
- 4- المراقبة والمتابعة Monitoring0

ويرى الباحث إن الإطار الذي وضعه معيار CoBiT يحقق ما يلي :

مالية ومحاسبية للأطراف الخارجية وخاصة التي تتعلق بقياس كل من نتيجة النشاط والمركز المالي ما فرض ضرورة الاهتمام بأمن وسلامة المعلومات وضرورة وجود مجموعة من الضوابط والإجراءات التي توفر الثقة في المعلومات الإلكترونية المنشورة على مواقع تلك الشركات ومن هنا تقوم العديد من المنظمات والهيئات الدولية بتقييم مدى التزام الشركات بتلك الضوابط والإجراءات قبل منحها ترخيص مزاوله نشاط تجاريتها الإلكترونية، وقد أصدرت تلك المنظمات مجموعة من المعايير والشهادات الخاصة بأمن وسلامة المعلومات وأهمها ما يلي :

1- معيار (شهادة) Web trust :-

تعتبر شهادة Web trust بمثابة خدمة إضفاء الثقة والمصدقية على التعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت حيث يتم تقييم موقع الشركة وفقاً لمعايير محددة، وإذا اجتاز الموقع تلك المعايير يمنح ختم Web trust Seal ويتم عرضه على الموقع ليتمكن الزوار من الإطلاع على بياناته وتقرير المحاسب القانوني حول مصداقيته، وقد حددت شهادة Web trust سبعة مبادئ يتم من خلالها تقييم موقع الشركات وهي: (Jones M. Mancino. and Charles , 2001 , PP 7-9)

- 1- الخصوصية (السرية) Privacy0
- 2- الأمن (الأمان) Security0
- 3- ممارسة الأعمال وسلامة العمليات Business Practices and Transition Integrity
- 4- توفر المعلومات وإتاحتها (التوافر) Availability0
- 5- السرية Confidentiality0
- 6- عدم إنكار الالتزام (الاعتراف) Non-Repudiation0
- 7- الإفصاح التفصيلي Customized Disclosures0

كما حددت تلك الشهادة معايير تفصيلية تبين كيفية التحقق من استيفاء الموقع لمتطلبات كل مبدأ من المبادئ السابقة وقد تم تقسيم المعايير الخاصة بكل مبدأ على 4 ومجموعات رئيسية هي :

- 1- معايير خاصة بالإفصاح Disclosures 0
- 2- معايير خاصة بالسياسات Policies0
- 3- معايير خاصة بالإجراءات Procedures0
- 4- معايير خاصة بالمراقبة Monitoring0

وعلى الرغم من أن شهادة Web trust تتعلق بالمراجع الخارجي إلا أنه يمكن للشركة من خلالها التعرف على أدوات وأساليب الرقابة الداخلية التي يمكن تطبيقها لتحقيق أمن وسلامة المعلومات0

2- شهادة SysTrust : (سهير الظنملى ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨٣ - ٢٨٥)

تعتبر شهادة SysTrust بمثابة تأكيد للثقة في نظام معلومات المحاسبة الفورية بالوحدات الاقتصادية بما يضمن سلامة وأمن إجراءات وقياسات الرقابة

تقييم المخاطر والرقابة الداخلية Risk Assessments and Internal controls التى تتطلب من المراجع أن يحصل على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية بالمنشأة لتخطيط المراجعة وأن يستخدم تقديره المهني عند تقييم مخاطر المراجعة وتحديد إجراءات المراجعة لتأكيد تخفيض تلك المخاطر إلى مستوى منخفض مقبول، وأشارت تلك النشرة إلى أنه يقصد بهيكل الرقابة الداخلية "فلسفة الإدارة ونمط التشغيل وكل السياسات والإجراءات التى تطبقها المنشأة لمساعدتها فى تحقيق أهدافها وإنه يتكون من بيئة الرقابة -نظام المعلومات- إجراءات الرقابة" وتطبق تلك النشرة اعتباراً من أول يوليو 1996 (ASCPA , 1997) .

وقد تدارك مجلس معايير المراجعة الاسترالى الموقف وأصدر فى 1996 صيغة مبدئية لمعيار جديد بخصوص إعداد التقارير عن الرقابة الداخلية Reporting on Internal Controls تضمنت تعريف الرقابة الداخلية الذى أصدره تقرير COSO وأمثلة لبعض المقاييس التى يمكن استخدامها فى تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية واقتراحات بخصوص تقارير المراجعين التى يمكن إصدارها (Guy, G.E., Pound and Simnett, 1997, pp10-15) .

فى عام 2000 أصدر مجلس معايير المراجعة والتدقيق التابع لمؤسسة بحوث المحاسبة الاسترالية دليل الإرشاد رقم 1056 (A.A.S.B, 2000) حول تقدير أخطار المراجعة واعتبارات الرقابة فى حال استخدام تكنولوجيا المعلومات (التجارة الإلكترونية) ولتوجيه المراجعين حول التغييرات التقنية فى بيئة العمل والغرض منه توجيه وإرشاد المراجع حيث يحدد بعض الأمور التى يجب على المراجع اتخاذها فى الاعتبار لكى يحدد أثر تكنولوجيا المعلومات على أنشطة الشركات وعلى تقدير المراجع لأخطار المراجعة حتى يقوم بوضع برامج مراجعة تتلائم مع مخاطر المراجعة المختلفة الناشئة من استخدام التكنولوجيا فى إتمام المعاملات التجارية، حيث تتضمن الجزء الثانى من المعيار 1056 أثر تكنولوجيا التجارة الإلكترونية على اعتبارات الرقابة Control Considerations وهى كالاتى : (عبيد المطيرى ، مرجع سابق ، ص ٥٩)

إن أى شركة تقوم بأعمال التجارة الإلكترونية لا بد وأن تقوم بـ :

- 1- تنفيذ بعض الوسائل (المؤشرات) التى تصمم من أجل إنشاء إجراءات أمان ورقابة ملائمة لمنع الأخطاء والتلاعب والحفاظ على خصوصية معلومات العملاء .
- 2- تحديد مخاطر التشفير من خلال تحديد السلطة المختصة بفك مفاتيح التشفير ورقابة وحماية مفاتيح الشفرة الخاصة بالشركة .
- 3- الرقابة على نظم الرقابة الداخلية التى تعمل فى بيئة أعمال ديناميكية والتأكد من وجود طاقات وإمكانيات لمراجعة تدفق المعلومات 0 إن أمن العمليات التجارية التى تتم من خلال

- يوفر للمستخدمين من تكنولوجيا المعلومات مستوى معقول من التأكيد أن هناك قدرأ معقولاً من الرقابة والأمن .
- يحتم على المراجعين ضرورة فحص نظم الرقابة الداخلية وإبداء الرأى فيها وإبداء النصح للإدارة فى أى مشاكل تتعلق بالأمن والرقابة بشكل ديناميكى ومستمر 0
- ضمان تدفق المعلومات ودقتها

4- معيار الأيزو 9000 :- (Chsres Wood & Karen Snow, 1995, p35-39)

يعتبر عدم كفاية البنية الأساسية واحدة من أكبر المشاكل التى تعوق الجهود المبذولة فى أمن المعلومات والبنية الأساسية تتكون من السياسات والإجراءات وقوائم المسئوليات والجوانب المتعلقة بها التى يتم تجاهلها بشكل كبير من جانب المتخصصين فى أمن المعلومات، وتلقى الشهادة الصادرة من منظمة المعايير الدولية (Iso 9000) اهتماماً كبير من معظم الشركات لأنها تساعد على إدارة العمليات التى تستهلك الوقت والتكلفة ويتطلب الالتزام بمعيار Iso 9000 مراجعة كافة المستندات المؤيدة للعمليات الداخلية وتتمثل مزايا تلك الشهادة فى :

- 1- إنشاء هيكل تنظيمى قوى تحدد فيه المسئوليات بدقة 0
 - 2- تحسين جودة الاتصالات والمعلومات الداخلية 0
 - 3- تحديد المشاكل الإدارية وإجراءات حلها 0
 - 4- الصيانة الدورية لتنظيم التوثيق 0
 - 5- وضع معايير تدريب العاملين 0
- إن أول الإجراءات الحصول على الأيزو 9000 هى توصيف المستندات حيث يتضمن هذا المعيار 20 قسم لتوضيح المتطلبات التى يجب أن تلتزم بها المنشآت وأكثر الأقسام ارتباطاً بأمن وسلامة المعلومات هى :
*مسئولية الإدارة 0
المستندية 0
*الرقابة الإجرائية 0
والاختبارات 0
*مراجعة جودة الرقابة الداخلية 0
*أدوات القياس الإحصائية 0
*التدريب 0

ومن ناحية أخرى يوفر المعيار بيئة منطقية ومنظمة لتطوير النظم التى تم توزيعها على الأقسام بشكل عشوائى كما يتضمن الفلسفة اللازمة لتقييم الحاجات أو تقييم المخاطر لأمن وسلامة المعلومات والتى يجب مواجهتها بجعل نظام المعلومات كفاء وفعال وفى هذا الصدد يعتبر الأيزو 9000 مدخل فعال لتطوير نظم المعلومات وتحقيق أمن وسلامة المعلومات 0

ثانياً : مجلس معايير المراجعة استراليا ومعايير تكنولوجيا المعلومات :

أصدر مجلس معايير المراجعة فى أكتوبر 1995 نشرة معايير المراجعة رقم 402 بخصوص

قد جرى تعميمها من الإدارة وما إذا كان نشاط التجارة الإلكترونية يسانده استثمارات أخرى إضافية⁰

4- طبيعة نموذج إدارة الأعمال Business Model الذى يتم تنفيذ التجارة الإلكترونية من خلاله مع العلم بأنه لا يوجد نموذج عام للتجارة الإلكترونية⁰ مدى إدراك الشركة لمخاطر الأعمال⁰ ما إذا كانت أمور أمن وسلامة المعلومات قد تم تبنيها بواسطة الإدارة⁰

7- ما إذا كانت هناك استراتيجية للشركة للربط بين استخدام الإنترنت (الوجهة الأمامية المباشرة) ومواقع النظام المحاسبى للتأكد من نزاهة الإدارة⁰ ما إذا كان هناك تكامل بين استخدام موقع الإنترنت من ناحية واستخداماته من ناحية أخرى مع النظم المحاسبية لتجنب التعقيد والتكرار فى نقل المعلومات⁰

9- كيفية تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية والمصاعب الناشئة من ذلك وكيفية حلها بواسطة الإدارة⁰ 10- المخاطر الناتجة للشركات التى تدخل إلى أعمالها نشاط التجارة الإلكترونية أو تلك التى تقوم خصيصاً للتجارة الإلكترونية⁰ 11- ما إذا كان هناك وسائل رقابية مناسبة على أنشطة التجارة الإلكترونية⁰

12- أى أمور أخرى يعلمها المراجع من الإدارة عن ماهية عدد العملاء المرشحين بالإنترنت الذى يؤثر على نجاح استراتيجية التجارة الإلكترونية⁰

تقدير المخاطر الملازمة Inherent Risk Assessment طبقاً للمعيار 1056 :

على المراجع أن يأخذ فى الاعتبار :
1- ما إذا كانت الشركة قد طبقت الإطار العام للرقابة على أنشطتها التكنولوجية وخاصة نشاط التجارة الإلكترونية أم لا⁰

2- ما إذا كانت قد تمت عمليات تطوير عمليات التشغيل بصورة مفهومة وشفافة لكى تشكل منهجاً وأسلوباً لتقليل مخاطر ما بعد التنفيذ أم لا⁰

3- ما إذا كانت استراتيجية الشركة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية تشمل جميع اعتبارات المخاطر والتى تشمل مخاطر الأعمال وكذلك المخاطر الملازمة لتكنولوجيا المستخدمة أم لا، حيث أن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يوفر وسائل رقابية تساعد فى تفضي كثير من المخاطر، وبالرغم من أن وسائل الرقابة الملازمة لتكنولوجيا المعلومات قد تساعد فى إدارة المخاطر، فإنه تبقى درجة من عدم التأكد لا يمكن القضاء عليها حيث أن استخدام التكنولوجيا المتطورة وخطورة تجاوز إجراءات الأمان تعنى أن هناك مخاطر باقية تظل قائمة رغم إجراءات الرقابة التى تضعها الشركة، وعلى الإدارة أن تقرر مستوى الخطر المقبول لكى توازن بين

الإنترنت قد يتم التوصل إليه بتنفيذ مختلف وسائل الأمان لمواجهة الأخطار المختلفة مثل التشفير – التوقيعات الرقمية- جدران الحماية –التصديقات الرقمية⁰

كما أكد المعيار على أن أى نظام تشفير سرى قد يفشل فى إجراء تحسينات هامة فى أمن نظم الرقابة الداخلية إذا كان يتم تنفيذه من خلال تكنولوجيا معلومات غير آمنة والتى تكون فاشلة فى تنفيذ إجراءات الأمن، لذلك فإن الإدارة يجب عليها أن تختار أجهزة الأمان قبل أى شئ وهذا بالإضافة إلى أهمية تصميم نظام رقابة داخلى على عمليات البيع والشراء الإلكتروني⁰ تطور دور المراجع فى ظل تكنولوجيا المعلومات :

(Ails M., 2000,pp125-128)

لقد أكد المعيار على أن الهدف من مراجعة نظم المعلومات المحاسبية التكنولوجية للشركات هو مراجعة وتقويم نظم الرقابة الداخلية بها والتى توفر الحماية لنظام التبادل الإلكتروني للبيانات الذى يطبق فى مجال تكنولوجيا المعلومات ولذلك فإن المراجع سوف يجد نفسه بالضرورة مطالباً بتحقيق أهداف تتعدى التأكد من أن وجود الاحتياطات الأمنية التى تحمى أجهزة الحاسبات المستخدمة فى التشغيل والبرامج وقنوات الاتصال والبيانات نفسها من أخطار إدخال بيانات من أشخاص غير مصرح لهم ذلك وإجراء أى تعديل أو تحريف فى البيانات أثناء التشغيل أو حتى التأكد من دقة واكتمال عمليات التشغيل والملفات والتقارير وغيرها من سجلات الحاسبات الآلية، أو التأكد من أن البيانات غير الدقيقة أو غير المصرح بها، ومدخلات النظم قد تم تحديدها والإشارة إليها طبقاً لمعايير الإدارة وسياستها، أو التأكد من أن ملفات وسجلات الحاسبات دقيقة وكاملة ويمكن الوثوق بها⁰ وأن هناك حاجة لإعداد وتصميم برامج لمراجعة صفقات التجارة الإلكترونية (شراء أو بيع) وتصميم برامج لمراجعة المدفوعات أو المقبوضات لعمليات التجارة الإلكترونية⁰

تقدير مخاطر المراجعة وفقاً للمعيار 1056 :

لكى يستطيع المراجع تقدير مخاطر تكنولوجيا المعلومات لابد أن يحصل على معرفة كافية عن نشاط الشركة التكنولوجى بحيث تمكنه من تحديد وتفهم الأحداث والعمليات والممارسات التى سيكون لها أثر هام على التقارير المالية أو على تقرير المراجعة لذلك فقد حدد معيار المراجعة الاسترالى رقم 1056 مجموعة من العوامل يجب على المراجع أخذها فى الاعتبار عند تقدير مخاطر المراجعة فى ظل تكنولوجيا المعلومات وهى : (محمد عبد الفتاح محمد ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١١-٢١٢)

- 1- مستوى المهارات الفنية فى الشركة التى تقوم الإدارة باستخدامها.
- 2- ما إذا كانت التجارة الإلكترونية نشاط جديد للشركة أو ستؤثر على قنوات التوزيع التقليدية.
- 3- ما إذا كانت تكاليف استخدام التجارة الإلكترونية

بها وتكامل عمليات الشركة مع وسائل رقابتها وتعدّد بيئة تكنولوجيا المعلومات والخبرة الفنية المتوافرة لإدارتها .

ثالثاً : بيئة المراجعة فى مصر ومعايير تكنولوجيا المعلومات :

تواجه مهنة المراجعة فى مصر تحدياً كبيراً نتيجة للعديد من المتغيرات الخارجية والتي منها : (محمد حسنى عبد الجليل ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠)

- اتساع حجم ونطاق التجارة الدولية فى ظل تطبيق اتفاقية الجات .
- نمو وازدهار الأسواق العالمية .
- زيادة عدد الشركات الدولية المتعددة الجنسية .
- التطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والتدفق العالمى للمعرفة والمعلومات .

ما كان له الأثر الكبير على تطور نظم المعلومات المحاسبية ومن ثم تطور مراجعة هذه النظم، وعلى هذا يمكن تناول واقع مراجعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر من خلال النقاط التالية:

- التحديات الخارجية لمراجعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر .
- مدى مواكبة معايير المراجعة المصرية للمتطلبات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات .
- مدى الحاجة إلى تطوير مهنة المراجعة فى مصر لمواجهة تحديات تكنولوجيا المعلومات .

أولاً : التحديات الخارجية :

أ- اتفاقية الجات : (محمد عمروسى محمد، ١٩٩٨ ، ص ٩٣ - ٩٤)

تعد اتفاقية الجات (التجارة الدولية) هى أحد الآليات الاقتصادية لمنظمة الأمم المتحدة -آلية البنك الدولى وآلية صندوق النقد الدولى- والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلى فى بداية التسعينات من القرن الماضى والتي انضمت إليها العديد من الدول العربية ومنها مصر وتشمل هذا الاتفاقية تحرير تجارة السلع والخدمات، وتعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة وما تقدمه من خدمات لعملائها -خدمة إبداء الرأى فى مدى صحة القوائم المالية- ضمن مفهوم تجارة الخدمات ومن هنا لم يعد تطوير الأداء المهني للعاملين بتلك التجارة خياراً يمكن الموافقة عليه أو رفضه، بل أصبح ملزماً وواجب التطبيق وخاصة إذا كانت الجهات العلمية والمهنية العالمية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة تقوم بمتابعة النشاط المهني فى الدول النامية والمساعدة فى وضع مقاييس مبتكرة لتطوير الأداء المهني استعداداً للسيطرة واحتكار تقديم هذه الخدمات فى إطار فكرة العولمة والقطب الأوحى وفرض إرادة الدول المنتجة المتقدمة على الدول النامية المستهلكة كما أن هذا التأثير سينصب أساساً على المبادئ والقواعد التى تحكم آداب وسلوك وأخلاقيات المهنة كما سيؤثر على جودة الأداء المهني .

ب- التكتلات الاقتصادية : (عارف عبد الله عبد الكريم ،

التكاليف والعوائد المتعلقة بنظام الرقابة المتعلق باستخدام تكنولوجيا الإنترنت فى إتمام الصفقات والمعاملات الإلكترونية، كما أن الطريقة التى تستخدم بها الشركة تكنولوجيا المعلومات بما فيها تقرير الشركة للمخاطر ومستوى الخطر المقبول فى نظام تكنولوجيا المعلومات يعتبر ضرورياً لأمن وكمال درجة الاعتماد على المعلومات المالية الناتجة من هذا النظام وبالتالي يؤثر على تقرير المراجع للأخطار الملازمة وأخطار الرقابة0

تقدير خطر الأعمال Business Risk Assessment :

عندما تقوم الشركة باستخدام تكنولوجيا المعلومات فى إتمام معاملاتها الإلكترونية فإنه تظهر مواقف جديدة وأشكال جديدة من مخاطر الأعمال التى تواجه الشركة، فالإنترنت يوفر للشركة أن تمارس تجارتها على مستوى السوق العالمى Global Market وإذا كانت عمليات التجارة مع الشركة يمكن أن يقوم بها مجموعة من الأفراد الغير معروفين أو شركات غير معروفة فإنه تنشأ مخاطر متعلقة بنزاهة وموثوقية Authenticity أطراف التجارة لإمكان إنكار أو عدم الاعتراف والتبرأ من عمليات التجارة الإلكترونية، ومن الطبيعى أن تقوم الإدارة بتحديد مخاطر الأعمال المرتبطة بتكنولوجيا التجارة الإلكترونية المتوقعة خلال تنفيذ عمليات التأمين والأمان المناسبة ومؤشرات الرقابة الداخلية الفعالة، أما المراجع فإنه يأخذ فى الاعتبار مخاطر الأعمال بقدر تأثيرها على أخطار المراجعة ومخاطر الأعمال تشمل :

- 1- مخاطر ناشئة عن طبيعة العلاقات مع الشركاء التجاريين المرتبطين بالشركة0
- 2- مخاطر متعلقة بعمليات تسجيل وتشغيل التجارة الإلكترونية0
- 3- مخاطر أمن معلومات التجارة الإلكترونية ومسائل خصوصية المعلومات0
- 4- مخاطر التلاعب فى البيانات0
- 5- مخاطر فشل النظام والتي تحد من قدرته على استقبال وتدفق المعلومات والتي قد يترتب عليها فقدان البيانات0

هذا ويتفق الباحث مع الرأى (Sumner Blount, 2006, pp1-9) الذى يؤكد على " أنه فى ظل تكنولوجيا المعلومات المراجعون فى حاجة إلى معرفة لماذا هم يراجعون وليس كيف يراجعون Auditors need to Understand Why They are A auditing not Just How to Audit? حيث أن مراجعة النظم الإلكترونية تظهر عدداً من المشاكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتي يجب أن تكون محل اهتمام من المراجعين وتشمل درجة الاعتماد على النظم ونزاهتها وأثر تكنولوجيا المعلومات عليها وعلى وسائل رقابتها وتنفيذ النظم الجديدة والحد من مخاطرها والتغيرات فيها والتقدم الفنى الذى قد يلحق

العالمية، حيث أن معظم مكاتب المراجعة فى مصر تعد كيانات صغيرة تأخذ شكل المكاتب الفردية ذات إمكانيات محدودة من حيث الكفاءة المهنية واستخدام التكنولوجيا ومعظمها يعمل فى مجال الخدمات الضريبية، كما أنها لا تعطى أى اهتمام لمخاطر العولمة، أما عن المكاتب المتوسطة الإمكانيات فهى فى حاجة إلى تطوير لمواجهة العولمة، والقليل من مكاتب المراجعة فى مصر يأخذ شكل مكاتب كبيرة ومتقدمة وتتمتع بعلاقة شراكة بينها وبين المؤسسات المهنية العالمية.

أما على مستوى المراجع نفسه نلاحظ أن :

انخفاض الكفاءة المهنية مقارنةً بالمراجع فى الدول المتقدمة، مع افتقاده للتدريب المتطور فى المؤسسات العالمية علاوة على ذلك تسجيل بعض الأفراد بالمهنة بدون المزاولة الفعلية لها ورحيل ذوى المهارات والكفاءات العالية إلى الشركات الأجنبية (شعبان يوسف مبارز ، ٢٠٠٥، ص ٢٩٦).

ثانياً : مدى مواكبة المعايير المصرية :

قد قام الجهاز المركزي للمحاسبات بالاشتراك مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وبالتنسيق مع وزارتي الاستثمار والمالية والهيئة العامة لسوق المال ، بإعداد المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى والتي بلغت ٣٨ معياراً . وصدر بذلك قرار رئيس الجهاز رقم 1300 لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٦/٣٠/٢٠٠٨ . والجدير بالذكر أنه فى ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات تلعب معايير المراجعة دوراً فعالاً فى علاج فجوة الأداء بين المراجع المصرى والأجنبى عند ممارسته لمهنة المراجعة، والتحول من موقف المشاهد إلى موقف المشارك والمتعلم لمراجعة نظم المعلومات الإلكترونية ومن ثم النهوض بمهنة المراجعة بدلاً من الإضرار بمستقبلها، والعمل على ضرورة ابتكار أساليب وإجراءات تمكنه من تحقيق أهداف مراجعته فى الوقت وبالتكلفة المناسبة، فالمراجعين الذين يقومون بمراجعة تكنولوجيا المعلومات بدون استخدام أساليب مراجعة إلكترونية حديثة ومتقدمة يواجهون مخاطر زيادة تكاليف مهمة المراجعة ومخاطر إبداء رأى مهنى مخالف للواقع مما يعرضهم للمسائلة القانونية والمهنية .

ومن خلال الفحص الدقيق لمعايير المراجعة المصرية يتضح أن :

١- الجهود المبذولة لإصدار معايير مراجعة مصرية تعد خطوة بناءة على الطريقة الصحيح لتطوير مهنة المراجعة فى مصر، إلا إنها قاصرة نتيجة لعدم صياغة معايير تلازم بيئة تكنولوجيا المعلومات التى تتميز بالديناميكية والتغيير والتطوير فى نظم معلوماتها المحاسبية، على غرار ما قامت به الكثير من المنظمات الدولية IFAC ، AICPA ، ASCPA - من إعداد وإصدار المعايير والإرشادات لتطوير

مراجع سابق ، ص ٢)

من الملامح المميزة للنظام العالمى الجديد ذو القطب الأوحده هو التطور نحو زيادة التكتلات الاقتصادية لمواجهة الزيادة فى حدة المنافسة العالمية ولمجابهة الشركات متعددة الجنسيات العملاقة مما كان له تأثير مباشر على مهنة المراجعة لما تتصف به هذه المهنة من تعقد عملياتها والبيئة التى تعمل فيها وظهور مرحلة جديدة من التطور التكنولوجى يطلق عليها ثورة المعلومات والاتصالات وثورة الحاسبات الإلكترونية التى توغلت فى جميع نواحي الحياة، فلم يكن أحد يتصور أن تنمو التجارة الإلكترونية بهذه المعدلات الفلكية التى فاقت كل التصورات حيث زاد متوسط التجارة الإلكترونية اليومى فى أمريكا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ ليصبح ١٣٧١٠٠٠ \$ مقارنة مع ٥١٦٠٠٠ \$ خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٩ - فظهور أنظمة قواعد البيانات التى تتميز بتكاملها وظهور مفهوم قواعد البيانات الموزعة كأنسب النظم التى يمكن أن توفر لنا المعلومات بسرعة وإمكانية الوصول إليها بسهولة من مواقع مختلفة لتعمل جميع هذه المواقع كما لو كانت متصلة بقاعدة بيانات واحدة، تلك العوامل قد أثرت على سوق مهنة المراجعة وشكل المنافسة فيه حيث أصبحت الظواهر المميزة لهذا السوق هو تركيز عرض المهنة فى شكل مجموعة من الشركات الكبرى للمراجعة وفروعها والمرتبطين بها فى كافة أرجاء العالم والتى زادت حدتها بالاندماجات المتتالية حيث انخفض عددها من ثمانية إلى ستة ثم إلى خمسة مكاتب أصبحت تسيطر على ٩٠٪ من سوق المهنة وأصبح هذا التركيز محدداً رئيسياً لسلوك مكاتب المراجعة فى سوق المهنة الذى قد يؤدي إلى ما يطلق عليه احتكار القلق Oligopoly .

ومما لاشك فيه أن ما تواجهه مصر من تحديات، جعلها تقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات الجادة حيال تلك العقبات منها : (سمير عبد الغنى ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٩٨ -٣٩٩)

- تحرير قطاع الأعمال العام والاتجاه نحو التخصص .
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتطوير النظام الضريبى .
- تشجيع الاستثمارات وتخفيض القيود على الواردات وتشجيع الصادرات .

أما على مستوى بيئة مهنة المراجعة فى مصر نلاحظ

أن : هناك العديد الكيانات المهنية والأكاديمية -مثل مكتب KPMG المصرى فهو فرع من فروع KPMG العالمى- إلا أنه لا يوجد تنسيق فيما بينهما .

أما على مستوى مكاتب المراجعة فى مصر نلاحظ أن

- ١- تعد معظم المكاتب المصرية غير قادرة على توفير التدريب الملائم والمتطور لمراجعيتها .
- ٢- لا يوجد كيانات مهنية ضخمة قادرة على المنافسة الشرسة أمام المؤسسات المهنية

يجتاز الامتحان المتوسط والنهائي للجمعية وبعدها يكون له الحق في مراجعة حسابات الشركات المساهمة.

الثاني:- الانضمام إلى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرس مع ممارسة التدريب العملي لدى مكتب أحد المحاسبية المقيدون في السجل العام للمحاسبين والمراجعين لمدة ٣ سنوات دون انقطاع ليصبح بعدها محاسباً قانونياً وينتقل تسجيله إلى سجل المحاسبين والمراجعين ثم يمارس المهنة لحسابه الخاص لمدة ٥ سنوات ليكون له حق مراجعة الشركات المساهمة، وعلى ذلك يتضح أن التدريب في مكاتب المراجعة أمراً ضرورياً ليمتلك المراجع الخبرة العملية المؤهلة لممارسة المهنة. **إلا أن التأهيل العملي في مكاتب المراجعة محاط بالعديد من المشاكل أهمها:** (ماجدة حسنى ، ٢٠١٠ ، ص ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠١)

١- **عدم توافر المغريات المادية:** تظهر هذه المشكلة بشكل أكبر في المكاتب الصغيرة حيث الموارد الصغيرة والمحدودة، مما قد يؤدي إلى اعتبار العمل في هذه المكاتب مجرد مرحلة انتقالية مؤقتة لحين الحصول على عمل آخر بمرتبة أعلى ومميزات تفوق ما يحصل عليه في المكتب، وعليه تتولد قوة طرد للكفاءات المتميزة من المراجعين القادرين على رفع جودة تنفيذ مهام عملية المراجعة.

٢- **طول الفترة الزمنية اللازمة لاكتساب الخبرة:** خبرة المراجع تلعب دوراً أساسياً في تقدير الحكم الشخصي للمراجع وتنفيذ مهام عملية المراجعة، إلا أن اكتسابها يحتاج فترة زمنية طويلاً نسبياً مقارنة بالمهن الأخرى مثل الطب والهندسة ٠٠٠ الخ فالخبرة في مجال المراجعة تستطيع الجمع بين الجودة في الأداء والمجهود الأقل والوقت الأقل لتنفيذ المهام مع تكلفة أقل.

٣- **عدم وجود معايير مراجعة مصرية يسترشد بها المراجع في مراجعة لتكنولوجيا المعلومات:** تعتبر معايير المراجعة هي المرشد الذي يستخدمه المراجع في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به، كما تعتبر هي الفيصل النهائي في الحكم على مدى مسؤوليته عن راية والمجهود المطلوب منه في أداء عملية المراجعة (عناية الرجل المعتاد)، ومن هنا كانت الحاجة إلى معايير مراجعة مصرية لتكنولوجيا المعلومات بما يمكن من رفع كفاءة وفعالية المراجع بما تتطلبه من أن يكون على درجة من الفهم بطبيعتها وإلا انتفت الحكمة من عملية المراجعة، ورغم الجهود التي تقوم بها جمعية المحاسبين والمراجعين من خلال إصدار إرشاد جديد للمراجعة كل ٦ شهور وما تمثله هذه الإرشادات كمحاولة جيدة على الطريق الصحيح لإصدار

مهنة المراجعة في ظل التحديات التي فرضتها عليها تكنولوجيا المعلومات.

٢- إن أهم مشكلة تواجه مراجعة تكنولوجيا المعلومات في مصر هي مشكلة التأهيل العلمي والعملية للمراجع ويمكن حصر هذه المشكلة فيما يلي:

أ- مشاكل التأهيل العلمي لمراجعة تكنولوجيا المعلومات:

تعتبر كليات التجارة المصدر الأساسي للتأهيل العلمي للمراجع في مصر، إلا أن التأهيل العلمي للمراجع في الجامعات المصرية محاط بالعديد من المشاكل أهمها: (عبيد سعد المطيري ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٤)

١- **تضخم حجم المجتمع الطلابي في الجامعات المصرية:** يرجع السبب في تضخم حجم المجتمع الطلابي في الجامعات المصرية بالشكل الذي يفوق طاقتها إلى وجود علاقة عكسية بين التزايد المستمر في عدد الطلاب والانخفاض في معدلات الإنفاق الجاري للاستثمار في الجامعات مثل الإنفاق على المنشآت والمرافق الجامعية والأجهزة العلمية والوسائل التعليمية بالإضافة إلى تدنى درجات القبول بكليات التجارة وعدم تخصيص حد أدنى للدرجات لقبول الطلاب داخل قسم المحاسبة.

٢- **عدم الاهتمام بتدريب الطلاب عملياً خلال فترة الأجازة:** معظم المناهج الدراسية في مواد المحاسبة والمراجعة تهتم بالجانب النظري أكثر من الجانب العملي التريبي في حل المشاكل العملية، كما أن هذه المناهج لا تتضمن تنمية القدرات على توصيل المعلومات من خلال الأبحاث والتقارير المختلفة، ومما يزيد من حدة المشكلة عدم تدريب الطلاب على استخدام الأساليب التكنولوجية المعاصرة في مجال المحاسبة والمراجعة وبصفة خاصة على كيفية استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وأساليب مراجعة نظم المعلومات الإلكترونية في تنفيذ عملية المراجعة وعدم تدريبهم على التعامل كفريق عمل في إنجاز بعض المشروعات التدريبية لرفع قدراتهم ومهاراتهم.

٣- **قصر فترة العام الدراسي في مصر:** إن قصر فترة الدراسة في مصر عن أي دولة في العالم قد يتسبب في إلغاء بعض الموضوعات الهامة أو تدريس نبذة مختصرة عنها مما قد يؤدي إلى تكديس المادة العلمية للطالب وبالتالي تشجيعه على حفظ المادة دون إعطاء أهمية لفهمها وهذا يتنافى مع ما تتطلبه المهنة من تأهيل علمي يستطيع مواجهة قضايا وتحديات تكنولوجيا المعلومات.

ب- مشاكل التأهيل العملي لمراجعة تكنولوجيا المعلومات: (إبراهيم عبد الحفيظ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨٩)

يأخذ التأهيل في مصر بعد الحصول على شهادة بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة أحد اتجاهين :- **الأول:-** قضاء فترة تدريب لمدة ٣ سنوات في أحد مكاتب أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين ثم

كطرف أساسى فيها وليس مجرد مستخدم لبرامجها أو منفذ لها.

المحور الثالث : تطوير المراجع ذاته :

يجب الاهتمام بتطوير مهارات وخبرات ومؤهلات وسلوك المراجع بما يتوافق مع التطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات من خلال ما يلى :

- ١- عقد امتحانات دورية مستمرة لأعضاء المهنة المزاويلين لها للتأكد من مدى تحديثهم لقدراتهم الفنية والمهارية بما يتواءم مع التحديات الحديثة.
- ٢- مساعدة المراجعين على اجتياز اختبارات الحصول على عضوية التجمعات المهنية العالمية.
- ٣- مساعدة المراجعين فى الإلمام بإمكانيات تكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدام أساليبها فى تنفيذ المراجعة والحصول على أدلة الإثبات إلكترونياً.

رابعاً: نتائج الدراسة التحليلية

❖ أن بيئة المراجعة المصرية فقيرة للغاية فيما يخص معايير تكنولوجيا المعلومات مقارنة بـ كلاً من أمريكا وأستراليا حيث لا توجد معايير مراجعة مصرية لمراجعة تكنولوجيا المعلومات ولا إرشادات توضح وتشرح بيئة تكنولوجيا المعلومات وأساليبها وأنظمتها المختلفة ولا المخاطر المرتبطة بها ولا كيفية فحص أنظمة الرقابة الداخلية فيها ولا إجراءات مراجعتها ولا الحد الأدنى للتأهيل العلمى والعملى لها وغيرها من القضايا المرتبطة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، فوجود المعايير المتطورة تعد من أهم المقومات التى يجب توافرها لتتمكن مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر من مسايرة مثل هذه التغيرات، فعدم وجود معايير مراجعة كاملة ومتسقة ومقبولة قبولاً عاماً وتشمل كافة نواحي عملية المراجعة تعد من نقاط الضعف التى تتصف بها مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر، حيث القواعد المتناثرة فى دستور مهنة المحاسبة والمراجعة بما لا يمكن من القول بوجود معايير مراجعة مصرية متكاملة تصلح لضبط الممارسة المهنية والقدرة على مسايرة التطورات والتغيرات الاقتصادية والمهنية محلياً ودولياً، ومن ناحية أخرى فإن معايير المراجعة الدولية لا يمكن أن تحل مشاكل المهنة بشكل قاطع فى مصر وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والثقافية فى مصر عن الإطار الذى صيغت فى ظل تلك المعايير، ومن هنا كانت الحاجة إلى ضرورة وجود معايير محلية تلائم الممارسات المهنية فى مصر فى ظل الظروف المتغيرة الحالية والمستقبلية التى تتسم بالتغيرات السريعة .



- ١- المعايير العامة (التأهيل العلمى والتدريب العلمى

معايير مستقلة عن المعايير الدولية نراعى فيها ظروف بيئة المراجعة المصرية، إلا إنها تعتبر إرشادات غير ملزمة للمراجعين فى تطبيقها، كما أن الجهود المبذولة لوضع مستويات أداء للمراجعة غير كافية وذلك لتوفير درجة الكفاية فى تلك المعايير فيجب توافر شروط اكتمال إجراءات القرار أتى ن تصف المعايير كيفية التقرير بالنسبة لجميع الحالات التى يحتمل أن يواجهها المراجع أثناء تنفيذ مهام عملية المراجعة واتخاذ الأحكام الشخصية الخاصة بهذه المهام ومن ثم فإن معايير المراجعة المصرية لم يتوفر فيها حتى الآن هذا الشرط.

ثالثاً : مدى الحاجة على تطوير مهنة المراجعة فى مصر لمواجهة تحديات IT :

فى ضوء العرض السابق للتحديات التى تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر برزت الحاجة إلى ضرورة تطوير مهنة المراجعة فى مصر لمواجهة التحديات التى فرضتها تكنولوجيا المعلومات ويمكن تطوير المهنة من خلال ثلاثة محاور هى :- (حازم حسن ، ٢٠٠٥ ، ١٥)

المحور الأول : تطوير بيئة مهنة المراجعة :

يمكن تطوير مهنة المراجعة من خلال الاهتمام بتطوير ما يلى :

- ١) دور الجامعات والمراكز العلمية المصرية : من خلال تحديث المقررات الدراسية للمحاسبة والمراجعة بما يتفق مع التحديات الجديدة - إضافة سنة خامسة بكليات التجارة لمن يرغب فى مزاولة المهنة بعد التخرج -تنظيم دورات تدريبية متخصصة يلتحق بها المراجعون لإطلاعهم على أحدث مستجدات المهنة -عقد المؤتمرات والندوات لمناقشة أهم مشاكل المهنة ووضع حلول لها .
- ٢) دور المنظمات المهنية : لتقوم بصياغة معايير توازى المعايير العالمية بما يضمن تنفيذ مهام المراجعة بكفاءة وفعالية والعمل على وضع صياغة موحدة للتقارير بما يجعلها أكثر وضوحاً وتعبيراً عن رأى المراجع ولسهولة فهمها من جميع المستفيدين منها .
- ٣) دور جمعية المحاسبين والمراجعين : الإشراف على الأداء المهنى والعمل على إصدار إرشادات تمكن المراجعين من تقويم الأداء ووضع معايير لقياس مستوى جودة الأداء .

المحور الثانى : تطوير مكاتب المراجعة :

تلعب مكاتب المراجعة دوراً فعالاً وأساسياً فى رفع كفاءة مهنة المراجعة فى مصر من خلال اندماج المكاتب المهنية الصغيرة معاً، لتشكيل كيانات مهنية كبيرة قادرة على منافسة المكاتب الأجنبية مع تشجيع أعضائها لحضور الدورات التدريبية على أساليب مراجعة تكنولوجيا المعلومات والوقوف على أحدث التطورات والمعالجات الحديثة فى أسواق مهنة المراجعة والعمل على مشاركة التكتلات العالمية المهنية

المراجعين على تقدير مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتقييم الرقابة الداخلية في الحالات والمجالات المختلفة، تقع على عاتق أصحاب المكاتب المهنية، والمسؤولين بالجهاز المركزي للمحاسبات، والجامعات، ورقابة التجاريين (شعبة المحاسبة والمراجعة)، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين حيث يجب أن تتضافر جهود تلك الجهات مجتمعة نحو القيام بمزيد من الدراسات والبحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت هدفاً لكافة المنشآت الهادفة وغير الهادفة للربح بهدف الوصول إلى معايير إرشادية يمكن السير على هداها للحكم على عدالة القوائم المالية.

❖ إن قيام منظمة الأمم المتحدة بتشكيل العديد من اللجان وفرق العمل بهدف تطوير المهنة في الدول النامية - ومنها مصر - لهو أكبر دليل على مدى تأخر المهنة عن مواجهة التحديات التي أوجدتها تكنولوجيا المعلومات، حيث قامت المنظمة بتكليف لجنة المستشارين الفنيين بوضع أسس اعتماد نظام عالمي للتأهيل المحاسبي، يحدد معايير وشروط الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية فيما بين الدول، كما قامت بتكليف لجنة الخبراء الحكوميين بدراسة واقع المهنة في الدول النامية والتي نتج عنها أن هناك نقص كبير في المحاسبين المؤهلين لمراجعة تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالفائض الكبير منهم في الدول المتقدمة.

❖ إن التطور المذهل في استخدام تكنولوجيا الحاسبات في عملية التخطيط والرقابة والتوجيه وتوثيق كافة الأعمال المالية والمحاسبية في ظل المتغيرات العالمية كما في الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات قد يشجع مكاتب المراجعة في مصر للعمل على الاندماج معاً من ناحية أو الاندماج مع المكاتب العالمية من ناحية أخرى وذلك من أجل البحث عن أساليب كافية ومغايرة للأساليب التقليدية الحالية لتحسين نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها والاستفادة من الخبرات والمهارات الموجودة في هذه المكاتب وبالتالي رفع كفاءتها وفعاليتها للقيام بدورها تجاه المهنة.

❖ إن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات قد يشجع كليات التجارة في الجامعات المصرية على الإسراع في عملية تحديث وتطوير المناهج والاهتمام بتدريس تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الإلكترونية وأساليب المراجعة الإلكترونية، بما يساير التطورات السريعة في ظل تلك البيئة وبما يؤهل الخريجين للوفاء بمتطلبات العمل الميداني.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

1- د/إبراهيم عبد الحفيظ، تحديات المراجعة تجاه تنمية صفقات التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات الكترونياً من خلال تأكيد الثقة في النظم الإلكترونية والثقة في

- الاستقلال والحياد - بذل العناية المهنية الكافية) لا تتأثر كثيراً باستخدام تكنولوجيا المعلومات لأنها معايير ترتبط بشخصية مراجع الحسابات في المقام الأول إلا فيما يتعلق بضرورة زيادة التأهيل العلمي والعملية للمراجع .

2- معايير إعداد التقرير : لا تختلف هذه المعايير باختلاف طريقة تشغيل البيانات لأن التقرير هو المنتج النهائي لعملية المراجعة حسبما تم تخطيطها وتنفيذها .

3- أما معايير العمل الميداني : فمن المعروف أن هذه المعايير الثلاثة هي المعايير التي تحكم سلوك المراجع في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة وهذه المعايير هي الأكثر تأثراً باستخدام تكنولوجيا المعلومات فمثلاً :-

- معيار التخطيط السليم وتقسيم العمل والإشراف الملائم على المساعدين :- هذا المعيار سيكون أكثر تعقيداً في ظل تكنولوجيا المعلومات حيث "يواجه المراجع عند وضع الخطة العامة للمراجعة ضرورة تقييم واختبار أنواع من الرقابة لا توجد في حالة المراجعة اليدوية للنظام المحاسبي "كرقابة التطبيق" كالرقابة على تطبيقات المخزون والأجور وتطبيقات النقدية بالبنك ورقابة المستخدم كتقييم الرقابة المحاسبية لمستخدمي مخرجات التشغيل والعلاقة المتداخلة بين الرقابة المحاسبية لمستخدمي المخرجات والرقابة المحاسبية للتشغيل الألي للبيانات" .
- معيار جمع الأدلة الكافية :- يتطلب هذا المعيار إدراك المراجعين لأثر التكنولوجيا المستخدمة على نوع الأدلة وإجراءات جمعها حيث تتغير هذه الأدلة من حيث الشكل والمضمون ودرجة الحصول عليها 0

❖ لم يثبت حتى الآن (في حدود علم الباحث) أن أيّاً من المكاتب المهنية في مصر قد أولت اهتماماً أو رعاية لتبني تطبيق مفهوم أمن وسلامة المعلومات على الرغم من قناعة مراجعي الحسابات وإدراكهم لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة ودور مفهوم أمن وسلامة المعلومات في تقليل المخاطر الناتجة عن عملية مراجعة أنظمة تكنولوجيا المعلومات، كذلك لم يثبت أن الجهاز المركزي للمحاسبات قد أعطى العناية لتبني تلك المفاهيم بالرغم من أهميتها في عملية المراجعة التي يقوم بها الجهاز على مختلف الأنشطة العامة والوحدات الإدارية بالدولة في ظل التوجه نحو حوكمت الشركات والحكومة الإلكترونية.

❖ إن الصعوبة في عدم وجود معايير استرشادية تساعد

- التجارة- عين شمس، العدد الثالث، يولية ٢٠٠٤ .
 15- /أ ماجدة حسنى سعيد، أثر استخدام نظم تدعيم القرارات ونظم الخبرة على فعالية عملية المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2010 .
 1٦- /أ وليد سمير عبد العظيم الجبلى، دراسة تحليلية لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية - دراسة تحليلية /تطبيقية -، رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية التجارة جامعة بنها، ٢٠١٠ .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 1- Alls M., "Feasibility and E. of Continuous Assurance", Journal of Practice and Theory, Vol. 21, No.1, March 2002.
- 2- Australia Auditing Standards Board (A.A.S.B) : Auditing Guidance Statement No. 1056, "Electronic Commerce : Audit Risk And Control Considerations", August 2000.
- 3- Australian Society of Certified Practicing Accountants (ASCPA) and the Institute of Chartered Accountants in Australia (ICAA), Auditing Hand book, 1997, (Melbourne : Prentice Hall, 1997 .
- 4- Chrsls Wood & Karen Snow, "Iso 9000 and Information Security; Computers and Security, 1995.
- 5- Guy, G.E., Pound and Simnett, R., "Reporting on Internal Control, Ascited in Perspectives on contemporary Auditing 1997, (Melbourne : Australian Society of Certified Practicing Accountants 1997) .
- 6- Hand Book of International Auditing, "IAPS No.1009, "Computer Assisted Audit Techniques", IFAC, Ethics Pronouncements, 2004.
- 7- Hand Book of International Auditing, IAPS No. 1008, "Risk Assessments and Internal Control-CIS Characteristic and Considerations", IFAC, Ethics Pronouncements, 2004.
- 8- Hand Book of International Auditing, IAPS No. 401, "Auditing in A computer Information System Environment", IFAC, Ethics Pronouncements, 2004.
- 9- Hand Book of International Auditing, IAPS No.1001, "CIS Environment - Stand Alone Microcomputer", IFAC, Ethics Pronouncements, 2004.
- 10- Hand Book of International Auditing, IAPS No.1002, "CIS Environments on Line Computer Systems, IFAC, Ethics Pronouncements, 2004.

- المواقع لجمهور العملاء المتعاملين فيها-دراسة نظرية ميدانية استكشافية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة-جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، السنة العاشرة، العدد الأول، مارس ٢٠٠٠ .
- ٢- د/أحمد حلمى جمعة - د/ عطا الله خليل، معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات، التطورات الحالية، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة ١٤، العدد (٢، ١)، ٢٠٠٢ .
- ٣- د/ أمين السيد أحمد، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، ٢٠٠٥ .
- ٤- د/ أمين السيد أحمد، المعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، مارس ٢٠٠١ .
- ٥- د/ حازم حسن، رسالة رئيس الجمعية للارتقاء بمستوى مهنة المراجعة فى مصر، مجلة المحاسب، تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد الثانى، مارس ٢٠٠٥ .
- ٦- د/ سمير عبد الغنى محمود، تقييم واقع المهنة المحاسبية فى مصر ومدى مواكبة متطلبات العولمة المهنية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، العدد الثانى، ٢٠٠٥ .
- ٧- د/ شعبان يوسف مبارز، أثر تحرير التجارة فى الخدمات الاستثنائية المحاسبية على آداب وسلوك وأخلاقيات المحاسب المهني الوطنى وعلى جودة الأداء المهني للمحاسبة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة -جامعة بنى سويف، العدد الأول، ٢٠٠٥ .
- ٨- د/ عارف عبد الله عبد الكريم، إجراءات مراجعة المبيعات فى شركات التجارة الإلكترونية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة بطنطا، ٢٠٠٢ .
- 9- د/ عبيد سعد المطيرى، التحديات التى تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، 2003، ص 202-204 0
- ١٠- د/ عبيد سعد المطيرى، د/ أبو زيد كامل السيد، تأثير التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية، حالة الشركات السعودية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة بنها، العدد الأول، ٢٠٠٢ .
- 11- د/ محمد حسنى عبد الجليل، دراسات انتقادية لمعيار المراجعة الدولى الخاص بتقرير المراجع عن القوائم المالية فى ضوء المتطلبات التشريعية والمهنية فى مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، السنة العشرون، العدد الأول، 2000 .
- ١٢- د/ محمد عبد الفتاح محمد، إطار مقترح لمراجعة نظم معلومات التجارة الإلكترونية، مجلة الفكر المحاسبى، العدد الأول، السنة السابعة، ٢٠٠٣ .
- ١٣- د/ محمد عمروسى محمد، دور المراجعة والرقابة على الحسابات فى تفعيل العولمة والصياغة العادلة للاقتصاديات الكونية، المؤتمر العلمى الثالث المنعقد بمقر كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، من ١١/١٠ نوفمبر ١٩٩٨ .
- ١٤- د/سهير الطنملى، الفحص الضريبي لصفقات التجارة الإلكترونية وضوابط المراجعة الإلكترونية لعملياتها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية



مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية الكترونية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعها بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي وإنما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في المجال المحاسبي بجميع انواعه. والعمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل. ونشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية ...

جميع الموضوعات والمشاركات التي تطرح في بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة الملتقى، وإنما تعبر عن رأي كاتبها